نحو انتقال طاقي عادل في تونس...

كيف السبيل لدمقرطة الطاقة وبناء نموذج جديد

يتجاوز المقاربة الحالية لاستغلال الطاقات المتجددة ؟

أكتوبر 2022

المنصة التونسية للبدائل

مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة
Working Group for Energy Democracy
Groupe de Travail pour la Democratie Energitique

tni
transnationalinstitute

مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة
Working Group for Energy Democracy
Groupe de Travail pour la Democratie Énergétique

نحو انتقال طاقي عادل في تونس...

كيف السبيل لدمقرطة الطاقة وبناء نموذج جديد يتجوز المقاربة الحالية
لاستغلال الطاقات المتجددة ؟

المنصة التونسية للبدائل

مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة – تونس

جويلية - سبتمبر 2022

هذا المؤلف من إنتاج المنصة التونسية للبدائل / مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة بالتعاون مع المعهد الدولي (TNI)

مراجعة : ليلى الرياحي - إيمان اللواتي

عمل ميداني : وسيم العبيدي - وليد عمارة

التدقيق اللغوي : سليم غريس

جرافيك :أماني المبروك - ماهر قوجة

افتتاحية

قد باتتْ آثارُ تغيّر المناخ واقعاً في شمال أفريقيا وهي تُقوِّضُ الأسس الاقتصادية-الاجتماعية والايكولوجية للحياة في المنطقة. تعاني دول مثل الجزائر وتونس والمغرب ومصر من موجات حر متكررة وحادة وفترات جفاف مطولة، وهي ظواهر لها آثار كارثية على الزراعة وصغار الفلاحين. ففي صيف 2021، واجهت الجزائر حرائق غابات غير مسبوقة ومدمرة وتعرضت تونس لموجة حر خانقة، حيث اقتربت درجات الحرارة من 50 درجة مئوية، وعانى جنوب المغرب من جفاف مروع للموسم الثالث على التوالي. وفي السنوات المقبلة، تُقدّر هيئة المناخ أن منطقة حوض المتوسط ستتعرض لاشتداد للأحداث المناخية المتطرفة، مثل حرائق الغابات والفيضانات، مع زيادة في معدلات القُحولة والجفاف[1].

وتتطلبُ مواجهةُ هذه الأزمةِ المناخيةِ العالميةِ تقليصا صارماً سريعاً لانبعاثات غازات الدفيئة. نعرفُ أن النظامَ الاقتصادي الراهنَ يُقوِّض أنظمةَ بقاءِ الحياة على الكوكب، وسينتهي إلى انهيار. لذا بات الانتقال نحو الطاقات المتجددة أمرًا محتوماً. بيْدَ أن هكذا انتقالاتٍ من شأنها أن تُبقيَ ممارساتِ الاستغلال وسلبِ الملكية ذاتها، معيدةً بذلك إنتاجَ أوجهِ انعدام العدالة، ومعمقةً الاقصاءَ الاقتصادي-الاجتماعي. لذلك قبل الحديث عن المشاريع الخضراء بحد ذاتها، يجدر بنا التساؤلُ عن أُطرِ تصورِ انتقالٍ طاقيٍّ وخياراته لتفادي التحوّلات «غير العادلة» والأوجهَ الإشكاليةَ للطاقات المتجددة التي يغيّبها الخطابُ الرسمي.

اعتمدت الدراسة الحالية حول حالة قطاع الطاقة (بما فيها المتجددة) في تونس على فكرة مركزية وهي أنّ الطاقة ليست سلعةً لجني الأرباح وإنما حقّ. وتوضح الدراسة بشكل تام أن الحصول على الطاقة وإنتاجها هما قضايا سياسية بامتياز وليست مسائل تقنية بحتة. ومن منظور العدالة المرتكزة على إعادة التوزيع، فهي تحاول الإجابة على أسئلة من قبيل: من يملك ماذا؟ من يفعل ماذا؟ من يحصل على ماذا؟ من يفوز ومن يخسر؟ ومن الذي يستفيد من الملك العمومي الجماعي؟ وعلاوة على أخذها بعين الاعتبار أيضًا الإرث الاستعماري والاستعماري الجديد، والقضايا الطبقية، فإنها تكشف أن "الانتقال العادل" و"ديموقراطية الطاقة" ليست مجرد مفاهيم تمردية بل هي تمثّل أيضًا مشروعاً جذرياً للتغيير الاجتماعي والاقتصادي العميق نحو السيادة الشعبية على كلّ الموارد بما فيها الطاقة.

من خلال هذا الإصدار المهم، تحاول مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة تسليط الضوء عما يجري في قطاع الطاقات المتجددة بتونس والمحاولات المتواصلة للبْرلة القطاع وخوصصته وكذلك تدمير الخدمة العمومية فيه. إن الهدف من هذه الورقة هو بناء خطاب وتكريس ممارسات معادية للاستعمار ومناهضة للرأسمالية. وبهذه الروح، لا تكتفي هذه الدراسة بنقد ومقاومة هجوم الرأسمالية الحالي في شكله النيوليبرالي على قطاع الطاقة في تونس، ولكنها تضطلع بواحدة من مهامها في بلورة المقترحات والرؤى الجديدة مع المعنيين المباشرين، من أجل تفكيك الأفكار

المهيمنة بصدد القضايا المتعلقة بالحق في النفاذ إلى الطاقة. إن ما يبرز من خلال هذه الدراسة هو الأهمية القصوى لخوض نقاشات جديدة وضرورية حول المفاهيم التي نستخدمها من أجل كسر هيمنة الخطابات التي تقيّدنا من قبل "الأمن الطاقي" و"تحرير الطاقة" في منطقتنا مع السعي في الوقت نفسه للانخراط في التعبئات المحلية والإقليمية والقارية والدولية.

وغني عن القول إن هذا الإصدار -من بين عديد من المنشورات الأخرى القادمة - مجرد مساهمة في النقاشات الجارية حول الانتقال العادل في تونس وشمال إفريقيا والتي من المأمول أن تضيء الطريق لبناء بدائل مستدامة وعادلة تقطع مع الاستعمار الطاقي ومحاولات مراكمة رأس المال عبر السلب. ومن هذه الزاوية، فهي بكل تأكيد تدخّل منتظر ومرحب به حول هذا الموضوع.

د. حمزة حموشان

المقدمة

لماذا نحتاج اليوم لهذه الوثيقة وفي هذا الظرف تحديدا؟ وما الذي نأمل أن تضيفه لواقعنا؟ هذه هي الأسئلة التي خامرت مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة عند بداية الإعداد. وكانت ضرورة الإجابة عنها هي الدافع والمحفز للمضي قدما لكتابتها والإسراع في نشرها للعموم.

إن هيمنة خطاب أحادي الأبعاد داخل منظومة الطاقة في تونس واعتبار هذا المجال دائرة مغلقة خاصة بمن يطلق عليهم صفة «الخبراء» يُعطي لهذا المؤلّف راهنيته كمحمل لبديل تمت صياغته انطلاقا من رحم الحراك الاجتماعي والنقابي المناهض للخطاب السائد. فبينما تتطرق جل الدراسات والأبحاث والورقات لموضوع الطاقات المتجددة في تونس من الزوايا الربحية والتقنية فقط - بما يخدم «الجدوى» المالية -، تنظر دراستنا من زاوية ديمقراطية الطاقة والسيادة على الموارد والحق في التنمية المستدامة.

في الخطاب السائد والرسمي، تم استعمال المسائل البيئية الملحة في علاقة بالتغير المناخي كتعلة من أجل تبرير عملية الإجهاز على القطاع العام في مجال الطاقة. أما الرسالة الأساسية التي تسوق لها المنظومة ويتلقاها الرأي العام فتتمثل في خطورة العجز الطاقي ووجوب التغلب عليه بالتوجه نحو التصدير وما يدره من مداخيل بالعملة الصعبة. وعلى هذه المقولة (الخدعة) ينبني كل الخطاب الداعي لتحرير ولبرلة الطاقة، خاصة الكهربائية. وبعد اندلاع الحرب الروسية - الأكرانية، وتحت ضغط الممولين الأوروبيين والأجانب عموما، عاينّا في تونس تسريعا واضحا لنسق تطبيق الإملاءات في قطاع الطاقة.

تعتبر الأزمة الطاقية في تونس إحدى مظاهر أزمة النظام الاقتصادي ككل، فهي ليست ناتجة عن نقص في الموارد ولا عن ضعف القطاع العام بقدر ما هي ناتجة عن الانسياق الأعمى وراء منوال التبادل الحر دون أي تفكير في المعادلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ودون أي اهتمام بأولوية تلبية الحاجيات المحلية والسيادة الطاقية مقابل تسويق أوهام الاستثمار الأجنبي والتصدير.

إن هذه الورقة ستكون قبل كل شيء منطلقا للتفكير وتأسيسا للنضال من أجل تحقيق انتقال طاقي بتونس ومن أجل سياسات طاقية بديلة تقوم على:

- إعادة الاعتبار للطاقة كخدمة عمومية والنفاذ إليها كحق،

- الاستجابة لمتطلبات الأزمة البيئية والأزمة المناخية،

- القطع مع نمط استغلال الطاقة الحالي لصالح نمط عادل اجتماعيا ومستدام بيئيا.

إن تجميع أكثر ما يمكن من طاقات وكفاءات حول هذه الفكرة والدفع بها نحو العمل الميداني لهي

مهمة أساسية نرغب أن يلعب هذا المؤلف دورا كبيرا في تحقيقها بعد نشره. إن هدفنا هو الإقناع وتحويل الرأي العام إلى رأي يكون فيه اشتباك نقدي مع القضايا الراهنة كالتي نتناولها هنا.

تتناول الوثيقة ثلاثة محاور أساسية: محور أول يتعلق بالسياق العالمي للانتقال الطاقي القائم أساسا على التحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقات المتجددة. لقد تم التعرض للأسباب الدافعة لهذا التحول بعيدا عن الموجود في الخطاب السائد بل تسلحنا بالأرقام والمعطيات الموضوعية. كما سيتم الحديث عن الظاهرة التي تميز بلدان الشمال خصوصا والمتمثلة في الاستثمار في الطاقات المتجددة.

المحور الثاني يتناول الحالة التونسية عبر استعراض واقع إنتاج الكهرباء ثم المرور إلى منوال استغلال الطاقات المتجددة القائم أساسا على استبعاد القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص وكشف آليات تركيزه والجهات الفاعلة في ذلك.

هنا يكمن جوهر الخلاف، إذ تعتبر الدعاية الحكومية أن الرافضين لهذا التمشي إنما هم يرفضون الطاقات المتجددة زهيدة الثمن وفي الحقيقة فهي تحاول عبر هذه الافتراءات والمغالطات التعتيم على ما تخفيه مشاريع الطاقات المتجددة المخوصصة في تونس من مواقع ريع وامتيازات وتحفيزات وما يمكن أن تسببه من انعكاسات سلبية على المجموعة الوطنية ككل. إن هذا الكشف المبني على معطيات ودراسات أنتجتها منظومة الرأسمال نفسها هو سلاح يدار في وجهها وخطابا بديلا حول الطاقات المتجددة بالبلاد التونسية.

لقد تأسست مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة من رحم العمل النقابي لتتوسع وتشمل فعاليات مدنية تقدمية تقدم خطابا يستوعب الخطاب النقابي في المجال ويتجاوزه عبر طرح أطر أوسع للنضال وديناميكيات غير تقليدية في التعامل مع هذا الشأن. هذا بالضبط ما تم طرحه في المحور الثالث المتعلق بالبدائل الذي تعرض لخصائص النموذج الحالي وقدم مجموعة من الافكار والرؤى من أجل تركيز نموذج جديد يحقق فعلا انتقالا طاقيا عادلا.

قد تبدو مسافة الانتقال الطاقي المنشود بعيدة ولكن لا بد من القيام بالخطوة الأولى ليتسنى لنا الوصول. إن موازين القوى غير المتكافئة وحجم المغالطات والأكاذيب والدعاية النيوليبرالية كبير ولكن ما على الداعين لعالم بديل إلا الوحدة والمقاومة حتى يتم كسب أنصار جدد وتعديل ميزان القوى. فليس لدينا ما نخسره سوى قيودنا ولدينا عالم جديد لنكسبه.

إلياس بن عمار

السياق العالمي

تمثل الطاقات المتجددة في العالم أحد المجالات الاقتصادية الواعدة التي تتميز بنمو كبير من عام لآخر. وقد ارتبط هذا النمو بكافة القطاعات ذات الصلة والتي تحظى بدعم كبير من الحكومات سواء في اللقاءات الدولية (مؤتمر الأطراف...) او على المستوى الوطني (مجمل التشريعات والتحفيز المصاحب).

ويعود هذا أساسا إلى عوامل أهمها:

– الأزمة المناخية وتعالي الأصوات، خصوصا في بلدان الشمال، حول اتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة لتفادي التأثيرات السلبية للتغير المناخي الناتجة أساسا عن استخدام المواد الطاقية الأحفورية المسببة لانبعاث الغازات الدفيئة. وقد مثل قطاع الطاقة ثلاثة أرباع الانبعاثات الجملية لثاني اكسيد الكربون سنة 2021 [2].

– العجز الطاقي لعديد البلدان وضرورة البحث عن بدائل تجنبا للتبعية الطاقية عبر استغلال مخزون الطاقات المتجددة الموجودة فيها. فالاتحاد الأوروبي مثلا وفر 60 % من حاجياته الطاقية سنة 2019 عبر التوريد (النصيب الأكبر لروسيا).

	2000	2005	2010	2015	2018	2019
نسبة الطاقة الموردة من مجموع الاستهلاك (%)	56.3	57.8	55.7	56.0	58.2	60.7

جدول :1 حجم تبعية أوربا طاقيا[3]

– رغبة رأس المال في اكتساح مجال جديد للاستثمار وتحقيق فوائض ربحية في ظل تطور نسق الاستهلاك العالمي للطاقة وانحسار مناطق تواجد الطاقة الأحفورية (بترول، غاز...). وكذلك رغبة البلدان في تحقيق مداخيل إضافية عبر تطوير صناعات التجهيزات المرتبطة بالطاقات المتجددة (مثال: ألمانيا).

« لا تهدف تقنيات وعمليات الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون فقط إلى تقليل التكاليف الاقتصادية لتغير المناخ وتوفير تكاليف الاستيراد للدول الصناعية وضمان الإمداد. كما أنها تمثل مصدرًا مباشرًا للربح - لمن يمتلكها ويسيطر عليها ويمكنه تقديمها بأفضل الأسعار. تشكل الجهود العالمية - أو بالأحرى الجهود التي يجب بذلها - لتحقيق خفض في تركيز

غـازات الدفيئـة فـي الغـلاف الجـوي أسـاس الأعمـال التجاريـة العملاقـة. »[4]

وقـد تطـور الاسـتثمار فـي الطاقـات المتجـددة ليصـل إلـى حـدود 366 مليـار دولار سـنة 2021 متجـاوزا الاسـتثمارات فـي باقـي القطاعـات (الأحفـوري والنـووي ...) بنسـبة تتجـاوز الثلثيـن مـن القيمـة الجمليـة للاسـتثمارات فـي مجـال الطاقـة الكهربائيـة.

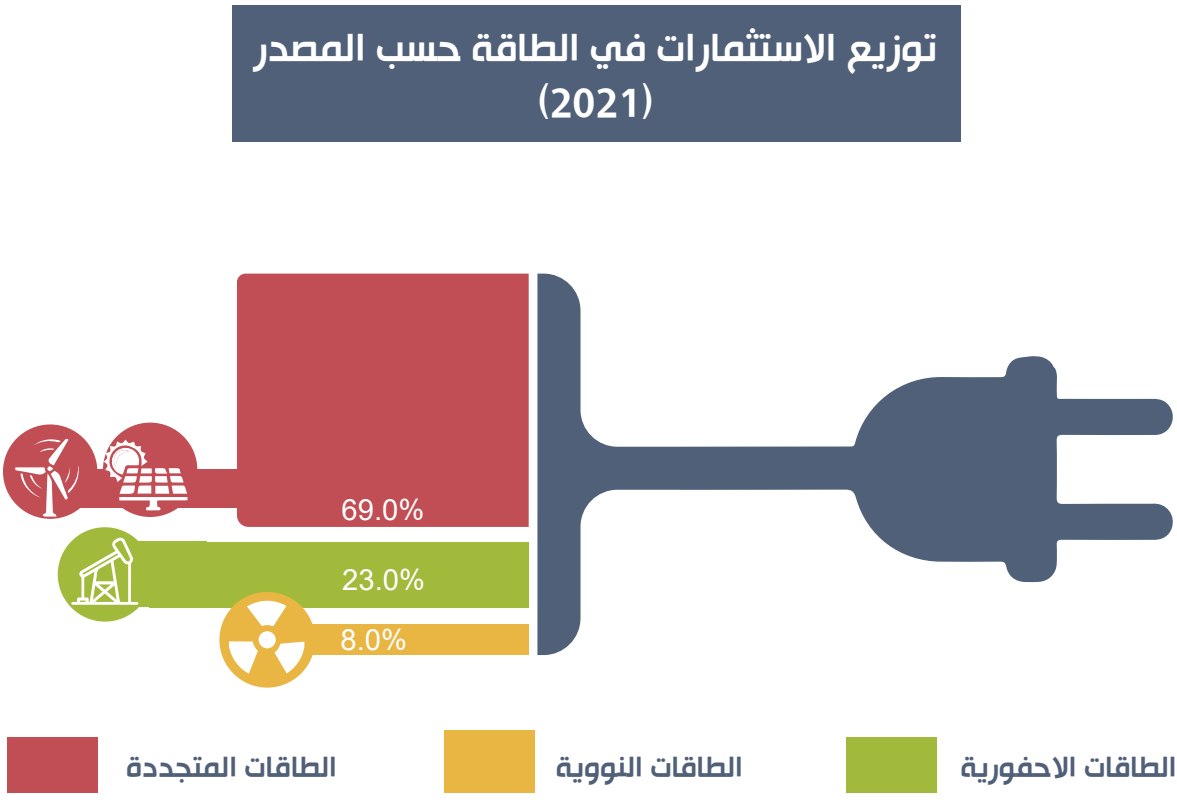

رسم بياني :1 حجم الاستثمارات في تجهيزات إنتاج الكهرباء(2021) [5]

هـذه الاسـتثمارات موجهـة بالأسـاس للترفيـع فـي القـدرة الجمليـة التـي تشـهد نمـوا مطـردا منـذ سـنوات حيـث بلـغ حجـم القـدرة المركـزة للطاقـات المتجـددة المخصصـة لإنتـاج الكهربـاء سـنة 2021 3146 جيغاوات بزيـادة سـنوية قدرهـا 314.5 جيغاوات[6].

لكـن رغـم هـذا النمـو، الـذي تركـز بالخصـوص حـول الطاقـة الشمسـية الفوطـو ضوئيـة والطاقـة الهوائيـة، فـإن مسـاهمة الطاقـات المتجـددة فـي انتـاج الكهربـاء علـى المسـتوى العالمـي لـم تتجـاوز 10% مـن الانتـاج الجملـي للكهربـاء إلا فـي سـنة 2021 وبقيـت أدنـى مـن مسـاهمة الطاقـة المائيـة التـي تبلـغ نسـبة تسـاوي 15 % [7] .

ويعـود هـذا أساسـا لطبيعـة الطاقـات المتجـددة المتقطعـة والمرتبطـة بوجـود الريـح او الشـمس. كمـا ان

حجم الاستثمارات في الطاقات المتجددة مرتبط أيضا بحجم الدعم المقدم لها وهذا ما يفسر تركز نموها ببلدان الشمال حيث توجد آليات التحفيز المختلفة للاستثمار.

وقد اتخذت هذه الآليات عدة أشكال، منها:

– إجبارية الشراء عبر عقود طويلة المدى (تصل إلى 20 سنة) من طرف الهياكل العمومية (تاريخيا، هي المساهمة في إنتاج الكهرباء). حيث يضمن المستثمر الخاص في الطاقات المتجددة مداخيل شبه قارة رغم عدم امكانية التنبؤ بحجم الطاقة المنتجة.

– اعتماد تعريفة موحدة حيث أنه في عديد البلدان (فرنسا - ألمانيا - إسبانيا...) يكون ثمن الشراء أكبر بكثير من متوسط سعر الكهرباء في السوق. وتقوم الدولة بدفع هذا الفارق عبر سن ضرائب موظفة على مستهلكي الكهرباء. ففي فرنسا هناك ما يسمى ب CSPE (المساهمة في الخدمة العمومية للكهرباء) وهي ضريبة يدفعها المستهلك عموما ويذهب معظمها لجيوب المستثمرين الخواص في الطاقات المتجددة. هذه الضريبة مثلت 16 % من فاتورة المستهلكين حسب تقرير دائرة المحاسبات الفرنسية حول سياسة تنمية الطاقات المتجددة الصادر في جويلية 2013. كما يمكن الإشارة للمقال الصادر بجريدة لوموند في 23 جويلية 2018 والذي تضمن بحثا حول مساهمة هذه الضريبة في الترفيع في فواتير الكهرباء بفرنسا وحجم الارتفاع الذي ستسببه إلى حدود 2025 بمعدل لا يقل عن 10% سنويا.

هذه الآليات وغيرها أدت بالفعل إلى الترفيع في قدرة الإنتاج، لكن هل تم الوصول إلى الأهداف المعلنة؟ الإجابة سنجدها لدى تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2019 حول واقع التخفيض في الانبعاثات حيث خلص أنها (أي الانبعاثات) مازالت في ارتفاع رغم الجهود المبذولة للحد منها وأن 78 % منها مصدرها الدول الغنية (مجموعة العشرين) أي الدول التي تنفق بسخاء من أجل الاستثمار في الطاقات المتجددة (غالبا عبر القطاع الخاص).

هذا التقرير تدعمه أرقام سنة 2021 حول انتاج الكهرباء التي سجلت ارتفاعا قياسيا في حجم انبعاثات القطاع بمقدار 7 % وهي أعلى نسبة تسجل منذ سنة 2010. هذا الارتفاع مرده الزيادة القياسية في انتاج الكهرباء من الفحم الحجري حيث بلغت نسبة 9 % وهي أعلى نسبة تسجل منذ 1985[8].

علاوة على ذلك، فإن الدول التي التزمت بدعم الاستثمار الخاص في الطاقات المتجددة لم تحقق ما كانت تصبو إليه من تعزيز قدراتها التقنية وبالتالي الترفيع في مداخيل صناعتها ولنا في المثال الفرنسي أكبر دليل إذ ارتفعت نسبة واردات تجهيزات الطاقات المتجددة من سنة لأخرى رغم توفرها على امكانيات صناعية كبيرة مثلما ورد في تقرير دائرة المحاسبات الفرنسية حول دعم الطاقات المتجددة في فرنسا الصادر في مارس 2018.

وهذا مرده رغبة راس المال المستثمر في انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في تحقيق أقصى الأرباح عبر استيراد تجهيزات بكلفة أقل. ولا تقف انتهازية رأس المال عند هذا الحد إذ أن الاستثمار في هذا المجال أصبح رهين الدعم المقدم من الدول والحكومات ولنا في المثال الاسباني أكبر دليل إذ أن قرار الحكومة سنة 2012 بإيقاف آليات التحفيز والدعم أدى إلى توقف الاستثمار في الطاقات المتجددة[9].

السياق المحلي

1) واقع إنتاج الكهرباء في تونس:

يعود تاريخ إنتاج الكهرباء في تونس إلى الحقبة الاستعمارية. فمن أجل تدعيم استغلاله لثروات البلاد قام المستعمر الفرنسي بتركيز محطات لإنتاج الكهرباء عبر لزمات لصالح شركات معظمها ينتمي للقطاع الخاص (07 شركات كبرى امتلكت شبكات الإنتاج والتوزيع خلال الخمسينات من القرن الماضي). ولكن مع الاستقلال في مارس 1956 وبداية تركيز مخطط اقتصادي جديد لدولة حديثة العهد، تغير المشهد منذ سنة 1962 بعد تأميم كل تجهيزات إنتاج وتوزيع الكهرباء وإحداث شركة عمومية تحت مسمى الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي تمتعت منذ ذلك التاريخ باحتكار الإنتاج والنقل والتوزيع فيما يخص الكهرباء والغاز إلى غاية سنة 1996 حيث تم السماح للخواص بإنتاج الكهرباء وبيعه حصريا إليها.

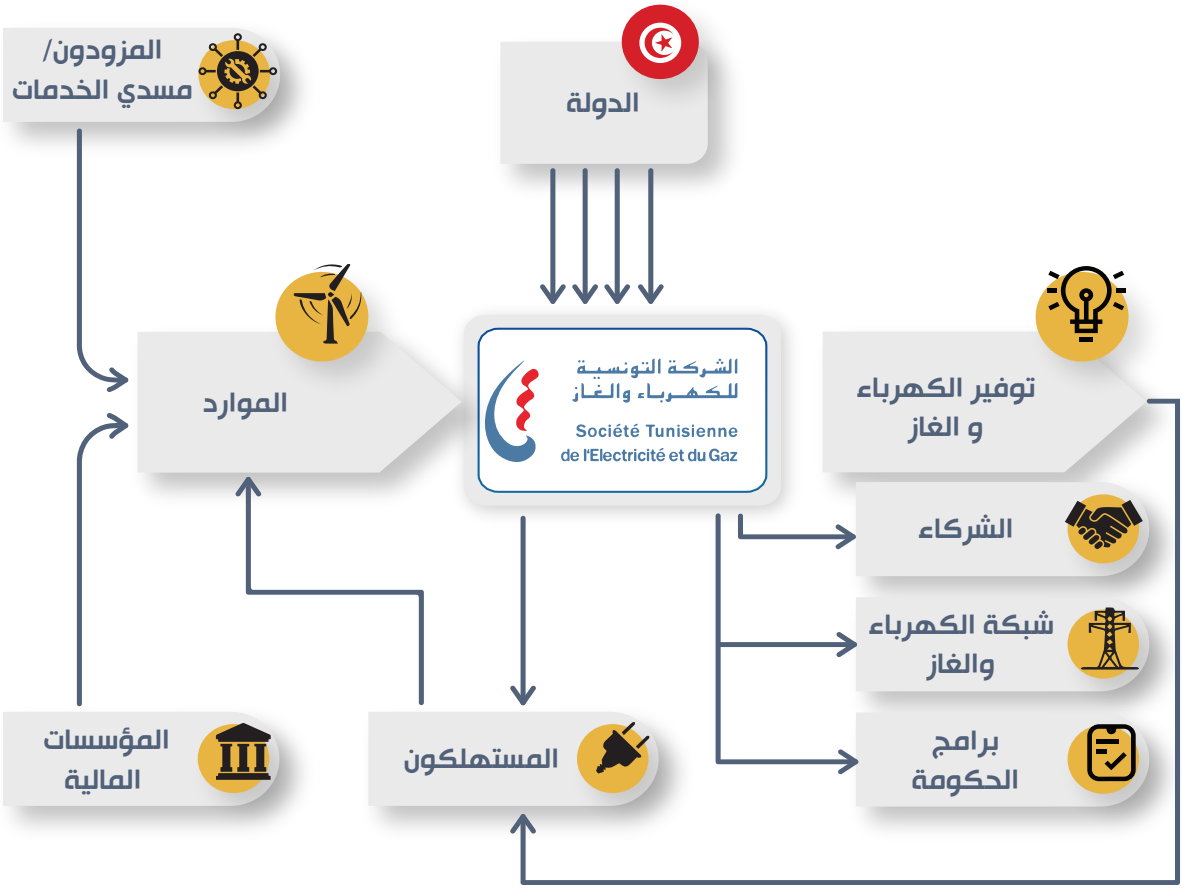

رسم بياني 2: مجمل علاقات الشركة بمحيطها

وباعتبار عدم تغطية أسعار بيع الكهرباء والغاز لتكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع، تمتعت الشركة بدعم من الدولة أخذ قبل سنة 2014 شكلين مختلفين:

- دعم عيني (غير مباشر) يتمثل في الفارق بين أسعار إحالة الغاز الطبيعي المستعمل لإنتاج الكهرباء وكلفته الحقيقية، فالشركة التونسية للكهرباء والغاز تتحصل على الغاز الطبيعي بسعر تفاضلي

بمقتضى قرار وزاري بتاريخ 8 أكتوبر 1993 من طرف المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية عوضا عن اقتنائه بالأسعار العالمية. كما يدخل في حساب هذا الدعم قيمة الكميات المستهلكة من الغاز الطبيعي المتأتية من إتاوة عبور الغاز الجزائري على الأراضي التونسية.

- دعم مباشر يتمثل في منحة الاستغلال المسندة من ميزانية سلطة الإشراف بعنوان تعويض الفارق بين كلفة الإنتاج وأسعار البيع.

بعد سنة 2014، تولت الشركة توريد حاجياتها من الغاز الطبيعي بصفة مباشرة من الخارج - الجزائر أساسا- دون وساطة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (بعد قرار حكومي مستند لتوصيات الجهات المانحة) مما أفضى إلى إلغاء الدعم غير المباشر والاكتفاء بالدعم المباشر نتيجة تواصل الفارق بين كلفة الإنتاج وسعر البيع. وتبعا لذلك، ومنذ سنة 2016، أصبحت الأعباء المالية تشكل الجزء الأكبر المسبب لاختلال التوازنات المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز خصوصا مع تواصل انزلاق الدينار ونزيف تراجع سعر صرفه أمام الدولار واليورو (انظر الجدول أدناه).

البيانات	2015	2016	2017	2018
المداخيل	3814	3451	4067	4534
الكلفة الجملية للمبيعات	-4403	-3343	-4647	-6115
منحة الاستغلال	858	0	539	1200
الدعم غير المباشر	0	0	0	0
نتيجة الاستغلال	129	310	-151	-552
أعباء مالية + خسائر الصرف	-145	-636	-1037	-1526
النتيجة الصافية	-16	-354	-1193	-2093

جدول بياني 3: الموازنات المالية للشركة(الوحدة :مليون دينار تونسي 1 ،دينار = 0.33 يورو)

التقارير السنوية للشركة التونسية للكهرباء والغاز 2015-2018

هذه الصعوبات المالية - وفي غياب اعتمادات كافية من الدولة لتغطية العجز الذي أصبح هيكليا على مستوى الموازنة السنوية - أجبرت الشركة على اللجوء للاقتراض لتمويل شراءات الغاز الطبيعي بالعملة الصعبة وكذلك للاستجابة لحجم الاستثمارات في مجال تهيئة البنى التحتية للكهرباء والغاز (إنجاز المشاريع الكبرى في مجال إنتاج الكهرباء وتطوير شبكتي النقل والتوزيع) وهذا ما زاد في تعقيد وضعيتها. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الشركة مطالبة أيضا بتنفيذ السياسات الحكومية - عبر استثمارات ممولة كذلك عبر القروض الخارجية - المتمثلة في برنامج تزويد المناطق البلدية بالغاز الطبيعي ومشاريع تعزيز الشبكة الوطنية لاستيعاب الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة في إطار

اللزمات والتراخيص.

2) الطاقات المتجددة في تونس:

أ) السياق العام:

في ظل الوضعية التي يعيشها قطاع الكهرباء، تستأثر الطاقات المتجددة باهتمام صانعي السياسات في تونس علاوة على الاهتمام المفرط للمستثمرين الأجانب الذين تستهويهم القدرات الكبيرة المتاحة للبلاد حيث تقدر الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة مخزون الطاقة الشمسية في تونس ب 280 جيغاوات ومخزون طاقة الرياح بأكثر من 10 جيغاوات.

وقد حاول الهيكل العمومي الاستفادة من هذه القدرات خلال العقدين الأخيرين عبر تركيز محطات هوائية في الشمال التونسي (تحديدا بالهوارية من ولاية نابل والماتلين والكشابطة بولاية بنزرت) ومحطة شمسية بالجنوب (بولاية توزر تحديدا). هذه المشاريع لم تتجاوز نسبة مساهمتها سنة 2021 من الإنتاج الجملي للكهرباء 3 % (المصدر: التقارير السنوية للشركة التونسية للكهرباء والغاز) وهذا ما يجعل تأثيرها ضعيفا في المزيج الطاقي بتونس.

وبعد ثورة 2011، واعتبارا لتوجه الحكومات نحو المؤسسات المالية العالمية (سلسلة الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي 2013-2016)، تم البدء في مخطط لخوصصة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في تونس تماشيا مع ما يتطلبه التمتع بخطوط التمويل للمؤسسات المذكورة.

كما أن الظرف الثوري أعطى فرصة جديدة لهذه المؤسسات كي تنفذ برامجها بأكثر مرونة وسهولة وهذا ما أشارت إليه كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي عقب زيارتها للمنطقة إبان ' الربيع العربي' (نواكشوط في 9 جانفي 2013) حيث أفادت بأن "تكون الصحوة العربية صحوة للقطاع الخاص أيضا بحيث تطلق الإمكانات الإنتاجية لدى الشعوب المغاربية وتهيئ مناخا داعما للابتكار وريادة الأعمال والإبداع وفرص العمل وأضافت أن " الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل عنصرا حيويا في هذه الاستراتيجية "[10].

وفي هذا الصدد تمت -بعد ثورة 2011- صياغة تشريعات هدفها تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الطاقات المتجددة.

ب) قانون 2015 لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة:

تمت المصادقة على هذا القانون في 11 ماي 2015 بعد جدل طويل وانتظار قرار الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين. حيث أنه في نسخته الأولى كان يعطي لسلطة الإشراف، أي وزارة الطاقة، إمكانية النظر في تراخيص مشاريع الطاقات المتجددة (المحطات ذات القدرة الصغيرة) وكذلك اللزمات (المحطات الكبيرة).

لكن بعد ضغط الهياكل النقابية واستنادا للفصل 13 من الدستور التونسي (الصادر في 2014) الذي

يعطي صلاحيات التصرف في الثروات الطبيعية لمجلس نواب الشعب (البرلمان)، تمت مراجعة بعض فصوله وأصبحت الموافقة على المشاريع الكبيرة للطاقات المتجددة، باعتبارها ثروة وطنية ملك للشعب التونسي، تتطلب مصادقة مجلس النواب عليها.

ويحتوي القانون على ثلاثة محاور كبرى تتعلق بالإنتاج لغرض الاستهلاك الذاتي (الانتاج الذاتي) والإنتاج لغرض الاستهلاك المحلي (الانتاج الوطني) والانتاج لغرض التصدير بالإضافة لبعض التفاصيل الأخرى المتعلقة بالهياكل المشرفة وبطرق إسناد المشاريع (أنظر الرسم البياني).

وبغض النظر عن الانتاج بغرض الاستهلاك الذاتي (الذي يطابق تقريبا قانون 2009 حول النجاعة الطاقية) والهادف لدفع الشركات إلى توفير حاجياتها من الطاقة ذاتيا، فإن باقي المشاريع كانت موجهة أساسا للشراء من طرف الهيكل العمومي (الشركة التونسية للكهرباء والغاز) الذي أصبح الوسيط بين المنتجين والمستهلكين باعتبار تصرفه في الشبكة الوطنية للكهرباء.

أما بخصوص التصدير، فإن الإمكانية منعدمة حاليا في ظل عدم وجود ربط كهربائي بين تونس وإيطاليا ولاستحالة الاستثمار في التصدير لغير أوروبا في الوقت الحاضر (ليبيا أو الجزائر).

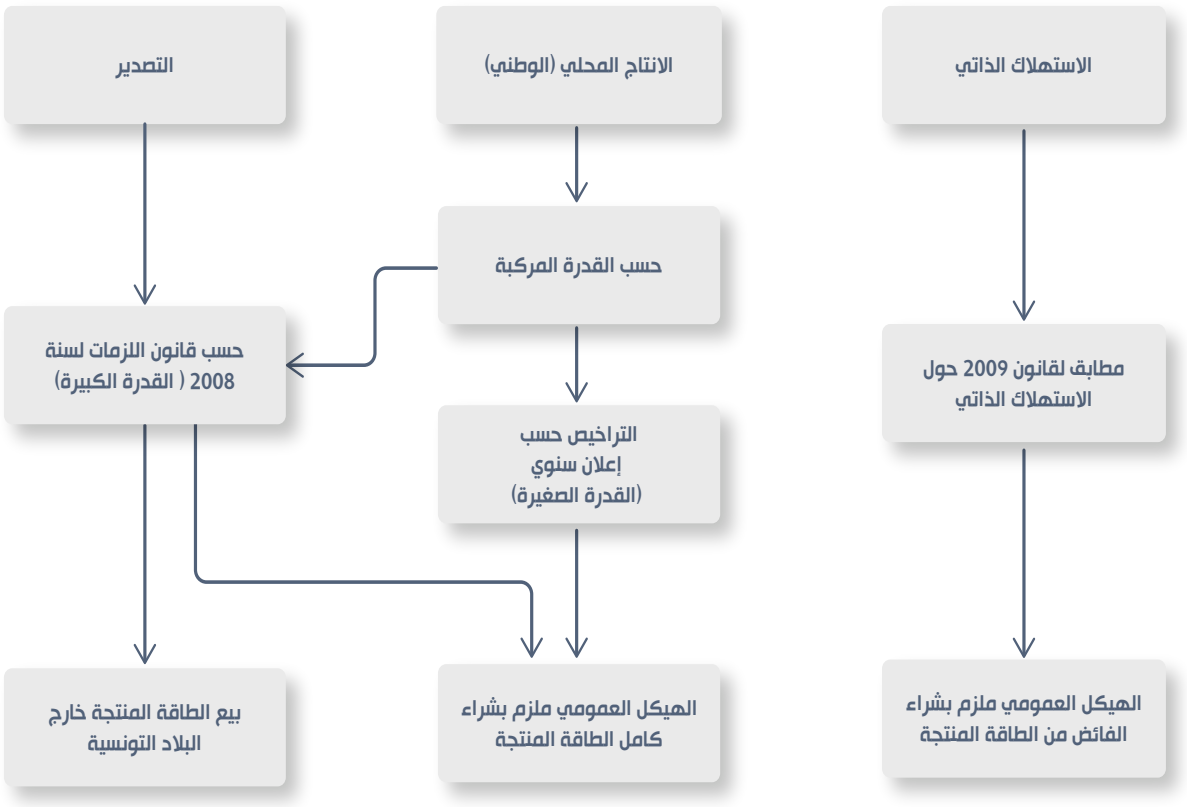

رسم بياني 3: مخطط تلخيصي لقانون2015

هذا القانون تم تنقيحه في 29 ماي 2019 عبر قانون تحسين مناخ الاستثمار. وتتمثل جملة التنقيحات المحدثة في:

- إلغاء أحكام الفصل 9 منه والمتعلق بالإنتاج الذاتي وتعويضها بفصل جديد ينص صراحة على إمكانية تكوين شركات للإنتاج الذاتي تنحصر مهامها في إنتاج وبيع الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة. وهذا ما يعني السماح لهذه الشركات ببيع الكهرباء مباشرة للمستهلكين الصناعيين عبر استعمال الشبكة الوطنية للكهرباء وبالتالي منافسة الهيكل العمومي المتمثل في الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

علما أنه في صورة غياب مصدر الطاقة المتجددة المنتجة للكهرباء فإن الهيكل العمومي يبقى مطالبا بتوفير الكهرباء للشركات المستفيدة وفقا للتعريفة العمومية المقررة من طرف سلطة الإشراف بغض النظر عن مدى وجود علاقة تعاقدية مع شركات الإنتاج الذاتي.

علاوة على ذلك فإن شركات الإنتاج الذاتي قد تنتج الكهرباء في مناطق بعيدة عن مواقع استهلاكها مما يعني عدم انتفاع أهالي مناطق الإنتاج بأي امتياز جراء استغلال جزء من ثروتهم الطبيعية التي ستتمتع بها شركات منتصبة في مناطق أخرى.

- إضافة فصل جديد لقانون 2015 (الفصل 11 مكرر) الذي يلغي إلزامية تغيير الصبغة الفلاحية للأراضي المزمع تركيز هذه المشاريع عليها. هذا الإجراء يمثل تهديدا حقيقيا على الثروة الفلاحية ويعرضها لخطر الاندثار تحت طائلة البحث عن الربح مما يزيد في تعميق التبعية الغذائية لتونس خصوصا مع أزمة الغذاء العالمية التي تسببت فيها الحرب الأكرانية - الروسية.

هذه التنقيحات الواردة بالقانون المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار تجعل من الكهرباء سلعة كغيرها من السلع خاضعة لمنطق «ادفع لكي تحصل عليها» ويحْصر التمتع بامتيازات الطاقات المتجددة لصالح الشركات الخاصة دون غيرها.

وهكذا يصبح الهيكل العمومي مجرد عجلة خامسة مهمتها توفير الكهرباء في صورة عدم وجود مصدر الطاقة المتجددة وتحميله إلزامية توفير الكهرباء للمواطنين بكلفة أعلى. أي، بمعنى آخر، جعل الطاقات المتجددة كمورد لتقليص كلفة الانتاج ومراكمة الأرباح للشركات الخاصة ويبقى المواطن رهن تقلبات أسعار المحروقات ومحروما من التمتع بثروة طبيعية وخصوصا أهالي المناطق التي تتمتع بإمكانيات كبيرة لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. هذا بالإضافة إلى استغلال الملك العمومي المتمثل في البنية التحتية (الشبكة الوطنية للكهرباء).

ج) المخطط الشمسي التونسي:

بالإضافة لهذه التشريعات فقد تم إصدار المخطط الشمسي التونسي في نسخته النهائية سنة 2015 (النسخة الأولى في 2012) والذي كان صدى للمخطط الشمسي المتوسطي الصادر سنة 2008.

وتتمثل أهم أهداف هذا المخطط في الوصول لنسبة 30 % من إنتاج الكهرباء عبر الطاقات المتجددة

في غضون سنة 2030 (تم الرفيع في هذه النسبة خلال جوان 2022 لتصبح 35%) معتمدا بالأساس على الاستثمار الخاص و»خلق» سوق للكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة يتحمل الهيكل العمومي المتمثل في الشركة التونسية للكهرباء والغاز عبئها الأكبر عبر الزامية شراء الطاقة المنتجة وتعزيز البنية التحتية لاستيعابها في الشبكة الوطنية[11].

الأهداف	30% كهرباء منتجة من الطاقات المتجددة في غضون 2030
القدرة المركزة المبرمجة لسنة 2030	3815 ميغاوات: طاقة الرياح: 1755 ميغاوات الطاقة الفوطو ضوئية: 1510 ميغاوات الطاقة الشمسية الحرارية: 450 ميغاوات الطاقة الحيوية: 100 ميغاوات
آليات النفاذ	الفوترة الصافية الانتاج الذاتي الانتاج المستقل حسب تعريفة محددة سلفا طلب عروض لزمات للخواص الاستثمار العمومي من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز
الآليات القانونية للتفعيل	قانون 2015 لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ونصوصه الترتيبية
الاستثمارات المستوجبة	الكلفة الجملية 8017 مليون يورو موزعة كالآتي: مشاريع طاقات متجددة: 6342 مليون يورو تعزيز قدرة الشبكة: 1675 مليون يورو
التمويل	قطاع عام: 2693 مليون يورو قطاع خاص (بمن فيهم العائلات): 5379 مليون يورو
الآثار المرجوة	اقتصاد جملي في الطاقة يساوي 16 ميغا طن مكافئ نفط تقليص في حجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بقيمة 38 ميغا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون أرباح على مستوى استهلاك الطاقة تساوي 16.5 مليار يورو خلق ما يعادل 10000 موطن شغل
كلفة الإجراءات المصاحبة	7 مليون يورو ممتدة على 05 سنوات

جدول 2: جذاذة تأليفية للمخطط الشمسي التونسي(سبتمبر2015)

ومنذ 2015 تم الشروع في الإعلان عن طلبات المشاريع والعروض حسب نوع الطاقة والقدرة المزمع تركيزها. كما تم إصدار مخطط إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة للفترة الممتدة من سنة 2017 لغاية سنة 2020 (أنظر الرسم البياني 5).

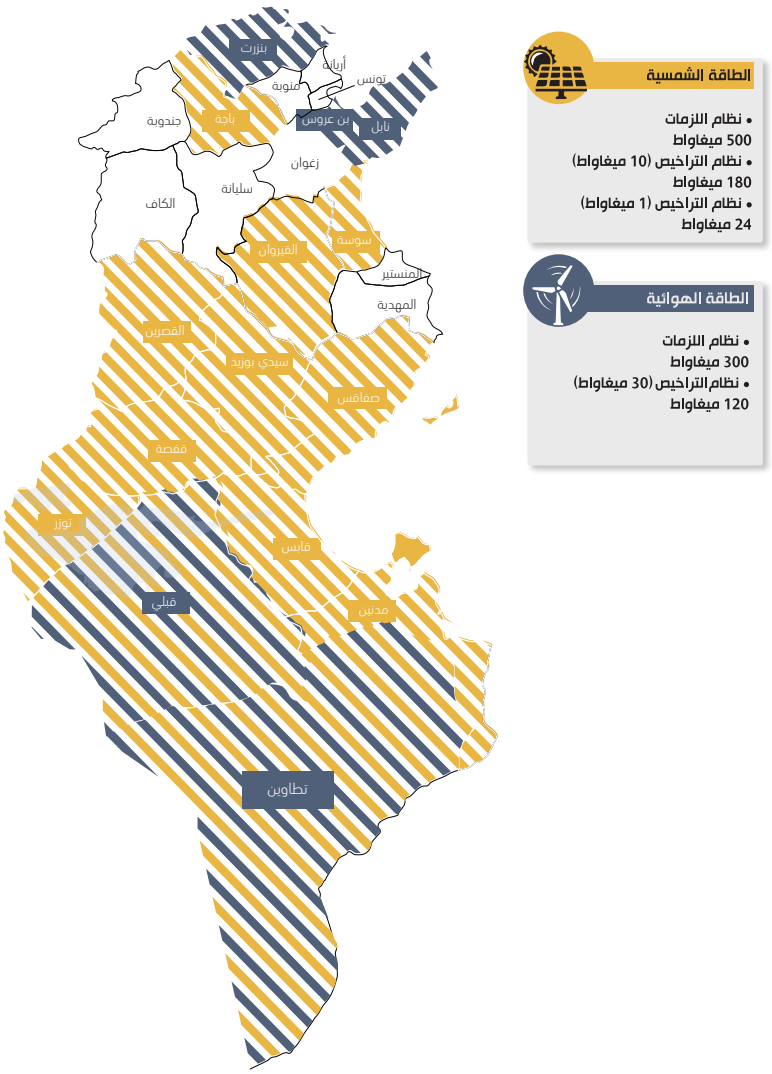

رسم بياني 4: المشاريع المبرمجة 2020 - 2025

د) الآليات:

بالتوازي مع المبادرات التشريعية التي تم التعرض لها ومن أجل تحقيق أهداف المخطط الشمسي التونسي، تم تركيز آليات من أجل تشجيع الاستثمار الخاص في الطاقات المتجددة والتسريع في المشاريع المرتبطة بها. وتتمثل أهم هذه الآليات في:

- صندوق الانتقال الطاقي: أحدث هذا الصندوق من خلال الفصل 67 من قانون المالية لسنة 2013 ويهدف لتحفيز الاستثمارات المتعلقة بالنجاعة الطاقية والاستفادة من الطاقات المتجددة بالنسبة للشركات والصناعيين حصريا عبر تمويل ودعم مشاريع الإنتاج الذاتي. يتم تمويل هذا الصندوق عبر اقتطاع معاليم من مستهلكي الكهرباء بجميع أصنافهم.

- الصندوق التونسي للاستثمار: أقر القانون عدد 71 لسنة 2016 والمتعلق بالاستثمار جملة من الامتيازات للمستثمرين الخواص التي تشمل الطاقات المتجددة يمكن تلخيصها في هذا الجدول:

	منح الاستثمار**	المساهمة في رأس المال	امتياز ضريبي
منطقة 1 للتنمية الجهوية*	-15% من الاستثمار مع سقف يساوي 1.5 مليون دينار -65%من مصاريف البنية التحتية على ألا تتجاوز 10%من تكلفة المشروع مع سقف يساوي 1 مليون دينار -50% من مصاريف الاستثمار اللامادي مع سقف يساوي 500 ألف دينار	- بالنسبة لمشاريع الاقل من 2 مليون دينار: المساهمة ب 40%من راس المال - بالنسبة لمشاريع الاكثر من 2 مليون دينار: المساهمة ب 30%من راس المال	إعفاء ضريبي والتكفل بمصاريف المؤجر لمدة 5 سنوات
منطقة 2 للتنمية الجهوية*	-30% من الاستثمار مع سقف يساوي 3 مليون دينار -80%من مصاريف البنية التحتية على ألا تتجاوز 10%من تكلفة المشروع مع سقف يساوي 1 مليون دينار -50% من مصاريف الاستثمار اللامادي مع سقف يساوي 500 ألف دينار		إعفاء ضريبي والتكفل بمصاريف المؤجر لمدة 10 سنوات
القطاعات ذات الأولوية	-15% من الاستثمار مع سقف يساوي 1.5 مليون دينار -50% من مصاريف الاستثمار اللامادي مع سقف يساوي 500 ألف دينار		إعفاء ضريبي والتكفل بمصاريف المؤجر لمدة 5 سنوات

جدول 6: المنح والتحفيزات المصاحبة لمشاريع الطاقات المتجددة

*يتم تصنيف الجهات في تونس حسب معدلات البطالة والتنمية الى فئتين ** 1 دينار يساوي 0.33 يورو

- برنامج التسريع في المخطط الشمسي التونسي: تم إعداد هذا البرنامج سنة 2018 بهدف تجاوز العقبات التي تحول دون الاستثمار الخاص في مجال الطاقات المتجددة وقد تعرض لعديد النقاط لعل أهمها المسائل العقارية وإعداد البنية التحتية لاستيعاب الطاقة المنتجة بالإضافة إلى اشكاليات التمويل وتسهيل الإجراءات.

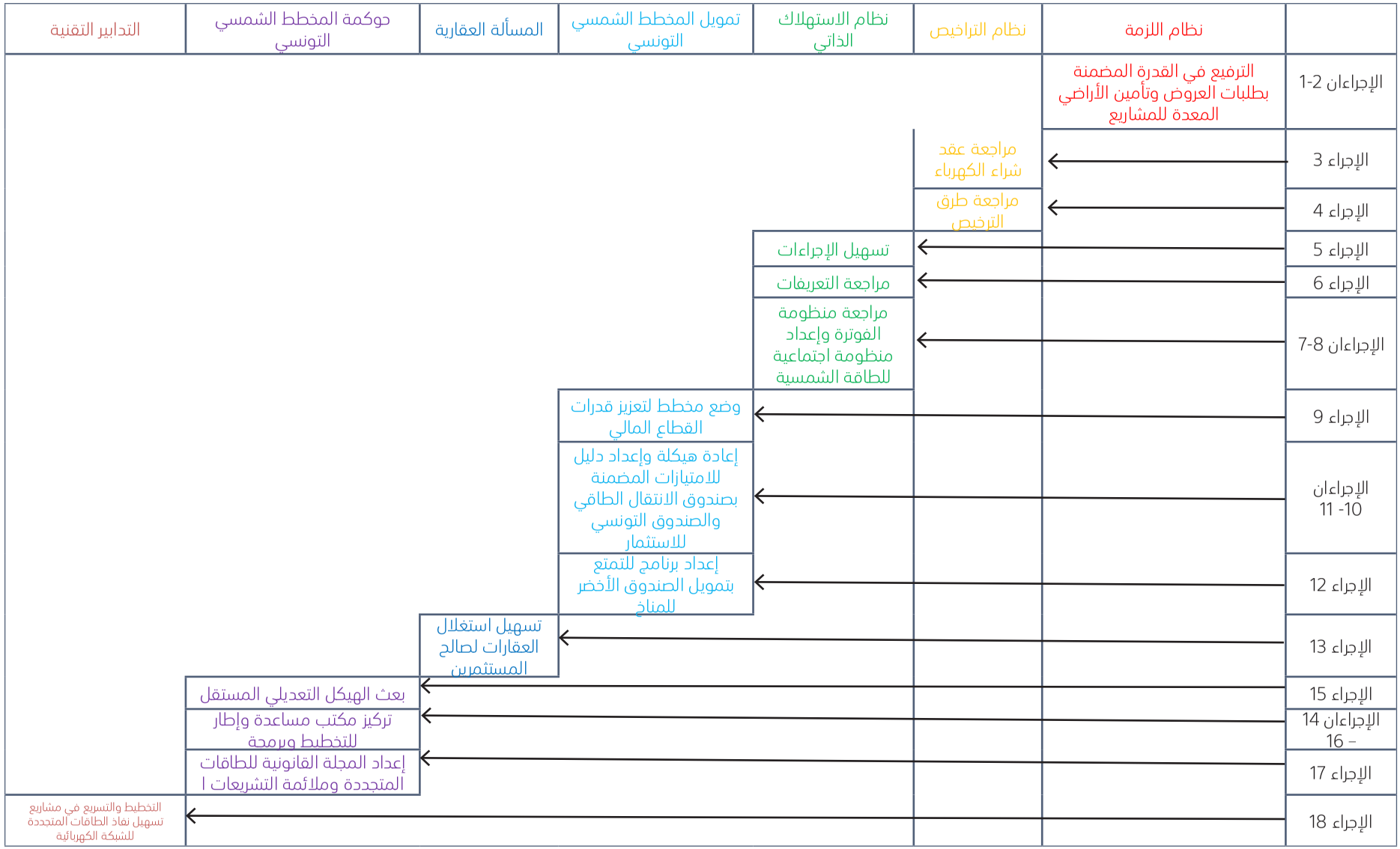

جدول7: حوصلة لإجراءات برنامج التسريع في المخطط الشمسي التونسي (مارس 2018)

ه) التأثير الخارجي:

إن مجمل التشريعات والتحفيزات المصاحبة للاستثمار في الطاقات المتجددة بتونس هو محصلة لعديد الدراسات والتوصيات التي تعدها هيئات أجنبية ومؤسسات مالية عالمية تروج لنفاذ الرأسمال الخاص لهذا القطاع. ولعل أبرزها:

– الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ: هذه الوكالة أصبحت جزءا لا يتجزأ من متخذي القرار في مجال الطاقات المتجددة بتونس. فمكاتبها الموجودة بوزارة الطاقة وبهيئات وطنية (كالوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة) تعطيها إمكانية الاطلاع على المعطيات الخاصة بهذا القطاع مما يؤهلها لاتخاذ ما يلزم من أجل تسهيل نفاذ الرأسمال خصوصا الألماني.

تقوم هذه الوكالة بإعداد دراسات متعددة حول الطاقات المتجددة وبتمويل منها علاوة على إعداد توصيات للتشريعات الملائمة لخوصصة الطاقات المتجددة في تونس وذلك تحت عنوان المساعدة الفنية.

– RES4MED/AFRICA : هذه المؤسسة الإيطالية تعنى هي أيضا بتشجيع الاستثمار الخاص في الطاقات المتجددة بجنوب المتوسط وإفريقيا. وقد أعدت دراسات حول كيفية تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع بتونس. هذه الدراسات موجهة أساسا للهيئات التونسية في شكل توصيات بناء على ملاحظات المستثمرين (خصوصا الإيطاليين).

بالإضافة إلى ذلك، فإن مكاتب محاماة عالمية أعدت تقارير حول سبل تطوير المنظومة التشريعية بهدف تسهيل نفاذ القطاع الخاص لمشاريع الطاقات المتجددة بتونس. ومن أبرز هذه التقارير نجد:

– مكتب محاماة alexander and partner بباريس الذي أعد دراسة بعنوان « الطاقات المتجددة بتونس: نظام الإنتاج الذاتي» (بالفرنسية) والتي تهدف إلى إعطاء فكرة للمستثمرين الأجانب حول الواقع التشريعي في مجال الطاقات المتجددة بتونس وإبداء رأيها بخصوص تنقيحات 2019.

– مكتب محاماة Adamas avocats associés بباريس الذي أصدر تقريرا حول الإطار القانوني للاستثمار في الطاقات المتجددة بكل من المغرب وتونس مع إضفاء رؤية نقدية تحت عنوان « الأطر القانونية للدفع بالطاقات المتجددة في تونس والمغرب» (بالفرنسية).

الهيئة	الوثيقة
الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ	- دراسة جدوى استغلال الطاقة الفوطو ضوئية في الميدان الفلاحي بتونس. - دراسة استراتيجية للمزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء بتونس. - وسائل تمويل مشاريع الطاقة الشمسية بتونس. - دراسة إنجاز محطة هوائية بغرض الاستهلاك الذاتي بتونس. - سوق الطاقة الفوطو ضوئية بتونس. - مذكرة حول نظام تعريفة الطاقات المتجددة بتونس.
Res4med/Africa	- دراسة حول آليات طلب عروض الطاقات المتجددة / دراسة الحالة التونسية - عرض حول آفاق التشغيل بالنسبة للطاقات المتجددة / دراسة حول الحالة التونسية.

جدول8: عينة من الدراسات والتقارير حول الطاقات المتجددة بتونس (كل هذه الدراسات بالفرنسية)

– البنك العالمي: هذه المؤسسة المالية العالمية والمعروفة بتوجهاتها النيوليبرالية تدفع منذ تسعينات القرن الماضي الدولة التونسية لتحرير إنتاج الكهرباء عبر تقارير ودراسات في الغرض ممولة من طرفها. وبعد ثورة 14 جانفي أصبحت تملي شروطها لكي تحرر إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والقيام بالإجراءات المناسبة لتدعيم هذا التوجه كما حصل مع تنقيحات 2019 لقانون 2015 التي تمت بتوصية منها (ضمن مصفوفة الشروط للتمتع بالتمويل).

وأخيرا قامت بإعداد تقرير حول ما تستوجبه الإصلاحات بتونس وكانت الطاقات المتجددة على رأس الإجراءات العاجلة التي يجب القيام بها من طرف الحكومة.

مقتطف من توصيات البنك العالمي المضمنة بتقريره المؤرخ في 29 نوفمبر2021

هذه التوصيات لم تقتصر على الهيئات والمؤسسات المالية بل شملت أيضا الشركات التي أوصت بدورها الحكومة التونسية بجملة من المقترحات ولعل أبرزها الشركة الأمريكية UPC NORTH AFRICA RENWEABLES التي راسلت رئاسة الحكومة التونسية سنة 2017 وأبدت جملة من الملاحظات حول الإطار التشريعي والعقود وكذلك الاشكاليات العقارية مطالبة بمراجعتها في أقرب الآجال حتى يتسنى تسهيل عملية الاستثمار.

3) إشكاليات استغلال الطاقات المتجددة في تونس:

أ) الإشكالية العقارية: الأرض

تحتاج مشاريع الطاقات المتجددة لمساحات كبيرة من أجل تركيز التجهيزات المتعلقة بها. وباعتبار تواجد المناطق الملائمة خصوصا في الجهات الداخلية والأرياف فإن الإشكالية العقارية مطروحة وبشدة (إشكالية الأراضي الاشتراكية المتنازع عليها بين الأهالي والدولة) وهذا ما تؤكده السلطة أيضا من خلال برنامج التسريع في المخطط الشمسي التونسي الصادر في مارس 2018 حيث تضمن في الصفحة 29 ما يلي: «إن مشاريع الطاقات المتجددة تحتاج لمساحات شاسعة من الأراضي. فعلى سبيل الذكر، فإن 1 ميغاوات من الطاقة الفوطوضوئية يستلزم مساحة قدرها 2 هكتار بينما 2.5 ميغاوات من طاقة الرياح يستلزم 1 هكتار. بالتالي فإن العقار يمثل نقطة الانطلاق ومسألة أساسية لكل مشروع لطاقة الرياح أو لطاقة فوطوضوئية ...»

لذلك، فإن الحل المقترح (من طرف الحكومة) هو إحداث لجنة ثلاثية تجمع وزارة الصناعة والطاقة ووزارة الفلاحة ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية من أجل إيجاد المخارج (الحيل) القانونية لتسهيل عملية النفاذ للأراضي بالنسبة للمستثمرين في الطاقات المتجددة (صفحة 29 من برنامج التسريع في المخطط الشمسي التونسي).

وفي انتظار اتخاذ « الحيل» القانونية الملائمة، فإن المستثمرين قد بدأوا فعلا في استغلال أراضي فلاحية تدعي الدولة ملكيتها أو صادرتها لصالح مشاريع الطاقات المتجددة متعللة بأنها ذات مردودية ضعيفة على غرار اللزمات الممنوحة سنة 2021 في عدة مناطق بالبلاد كسقدود (قفصة) للمستثمرين إنجي (فرنسا) وناريفا (المغرب) وفي المتبسطة (القيروان) لمستثمرين إماراتي وصيني وغيرها من المشاريع.

ولا يفوتنا التذكير بالطريقة التي تم بها افتكاك الأراضي في قرية برج الصالحي التابعة لمنطقة الهوارية بالشمال الشرقي التونسي حيث تم تركيز أول محطة هوائية بالبلاد من طرف الهيكل العمومي (بداية من سنة 2000). إن طريقة تعامل السلطة لانتزاع الأراضي من أهلها وتحويل صبغة جزء كبير منها يعطينا فكرة عما يمكن أن يحصل مستقبلا خصوصا وأن المستثمرين يمارسون ضغوطا كبيرة في هذا الشأن.

ب) سلعنة الطاقة وتخريب الخدمة العمومية:

إن الاستثمار الخاص في مجال الطاقات المتجددة يجعل من الكهرباء مصدرا للربح في مرحلة أولى وهذا ما سيمهد لإنشاء سوق خاصة بها في مرحلة ثانية. إن هذه الخدمة العمومية مهددة بالتلاشي بعد أن كانت في تونس، منذ سنة 1962، حقا للجميع دون استثناء وهو ما جعل الدولة تستثمر بقوة من أجل الرفع في نسبة الكهربة التي تناهز اليوم 99% في حين أننا نجدها لا تتجاوز 50%[12] في إفريقيا جنوب الصحراء.

– ومن أجل تدعيم الاستثمار الخاص في المجال وإعطائه السبق في الحصول على الأراضي والأماكن ذات المردودية الكبيرة، يتم تعطيل مشاريع الهيكل العمومي في الطاقات المتجددة

وتحجيم نسبته من المخطط الشمسي التونسي. فمثلا، قامت الشركة التونسية للكهرباء والغاز بإعداد طلب عروض لتركيز محطة رياح بجبل طباقة من ولاية قبلي في الجنوب التونسي – رغم أن الوكالة الفرنسية للتنمية تعهدت بتمويل هذا المشروع لكن وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي كان لديها رأي آخر، فقد قامت بمراسلة الوكالة الفرنسية طالبة منها سحب التمويل للشركة التونسية للكهرباء والغاز وتحويل المشروع لصيغة الشراكة بين القطاع العام والخاص وهو ما يعني أن مستثمرا خاصا سيحظى بتركيزه وبيع الكهرباء المنتجة للهيكل العمومي!

علاوة على ذلك، فإن الهيكل العمومي – باعتبار إجبارية توفيره للكهرباء – مطالب بالاستثمار في وسائل التعويض عند غياب مصدر الطاقة المتجددة وهذا ما سيحمله تكاليف إضافية تم إعفاء المستثمر الخاص منها.

كما سيتم تحميل هذا الهيكل العمومي تكاليف إنشاء البنية التحتية اللازمة لتصريف الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة من طرف القطاع الخاص أو تخزينها عبر مشاريع محطات تحويل الطاقة عبر الضخ (أنظر الوثيقة أدناه).

ه. مبررات انخراط البنك ودور الشركاء

39. يعتبر الاعتماد على الموارد العمومية من أنسب السبل لتمويل البنية التحتية لنقل الكهرباء بغية معالجة العوائق التي قد تحول دون انخراط المستثمرين الخواص في أنشطة التوليد. كما لا تتلاءم أنشطة النقل، بحكم طبيعتها، مع الاستثمار الخاص لأن خصائصها تشبه تلك التي تنظم الأسواق الاحتكارية. وفي تونس، فإن الشركة التونسية للكهرباء والغاز، بالنظر الى تكاملها العمودي، هي الجهة الوحيدة المسؤولة على توسعة سعة النقل و يعتبر النفاذ الى التمويل المقترح من قبل البنك ضروريا لإنجاز الاستثمارات الضرورية. و يقتصر الاستثمار الخاص في أنشطة توليد الكهرباء على منتج طاقة مستقل وحيد، بالإضافة إلى أن حداثة سوق الطاقات المتجدده في تونس تهدد بمخاطر إضافية على الوافدين الجدد على السوق التونسية. ويعتبر ضمان سهولة توزيع الطاقة المنتجة من قبل القطاع الخاص من أهم التدابير التي من شأنها التخفيف من تلك المخاطر. وبالتالي، يعتبر وجود شبكة نقل ذات سعة مقبولة شرطا أساسيا لفتح الطريق أمام الاستثمارات الخاصة في أنشطة التوليد والتخفيف من المخاطر التي قد تواجهها معاملات منتجي الطاقة المستقلين وتحسين مقبوليتهم المصرفية، مما سيؤدي بدوره الى تحسين الشروط التعاقدية للشركة التونسية للكهرباء والغاز والى توزيع أكثر انصافا للمخاطر.

مقتطف من وثيقة للبنك العالمي بعنوان" تقييم مشروع بشأن قرض مقترح بقيمة 151 مليون دولار أمريكي لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز من أجل تمويل مشروع تحسين الطاقة " (3 جوان 2019)

كل هذه المشاريع ستجبر الشركة التونسية للكهرباء والغاز على التوجه نحو التداين رغم وضعيتها المالية الصعبة مما يوحي بالترفيع التدريجي لأسعار الكهرباء والرفع النهائي للدعم لكافة المستهلكين باعتبار تخلي الدولة عن تعويض الخسائر المسجلة في موازناتها المالية.

ج) تعزيز التقسيم الدولي للعمل:

كما هو معلوم فان التقسيم الدولي للعمل يجعل من بلدان الشمال مصدرة للمنتجات ذات القيمة

المضافة العالية بينما تقتصر دول الجنوب على توفير المواد الأولية وصناعات التركيب ذات القيمة الضعيفة.

استغلال الطاقات المتجددة في بلدان الجنوب، ومن بينهم تونس، يعزز هذا التقسيم حيث إن تجهيزات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة يتم توريدها من البلدان الصناعية ليتمّ تركيزها في المناطق ذات الإمكانيات الكبيرة بالبلدان في طور النمو علما وأن استغلال المساحات للطاقات المتجددة قد وصل أوجه في بلدان الشمال لذلك يتم الضغط من أجل تحرير أسواق الجنوب بغاية توفير فرص لتحقيق فوائض ربحية أكبر للرأسمال الأجنبي بهذه البلدان.

كما نلاحظ أن أغلب التشريعات المتعلقة بدول الجنوب (هي في الغالب محصلة شروط وإملاءات المؤسسات المالية العالمية ومجموعات الضغط الدولية كما تم تبيانه سابقا) تركز على تحفيز استغلال الطاقات المتجددة وتتغافل عن تشجيع الاستثمارات المتعلقة بصناعة التجهيزات التي تمكن من عملية الاستغلال وذلك كي تحافظ دول الشمال على ريادتها في هذا المجال.

حجم الاستثمار لمشروع ١ ميغاوات - 3000 لوحة على مساحة 2 هكتار		
	ألف يورو	%
التجهيزات (الموردة من الخارج)	600	78,3
الدراسات	17	2,2
الأرض	34	4,3
أشغال التركيز	117	15,2
القيمة الجملية للمشروع	768	100,0

جدول :9 مثال لمشروع طاقة شمسية ونصيب الرأسمال الاجنبي منه*

د) تكريس تبعية الريف للمدينة:

يعتبر النموذج الحالي للاستثمار في الطاقات المتجددة تكريسا لخدمة الريف للمدينة. فكما هو معلوم فإن المراكز الكبرى لاستهلاك الكهرباء هي الحواضر (المدن) والمشاريع المنتجة للكهرباء، خصوصا عبر الطاقات المتجددة، يوجد أغلبها في الأرياف والمناطق الفلاحية. بالتالي، فإن المدينة تستغل ثروات الريف لتلبية حاجياتها من الطاقة عبر استغلال الأرض والثروة الطبيعية الموجودة هناك بينما يبقى الريف على حاله على خلاف ما يدعيه الخطاب الرسمي الذي يتحدث عن منافع للأهالي والجهات.

وفيما يلي مثال على عوائد الاستثمار في الطاقات المتجددة لكل من الريف والمدينة:

	معدل المداخيل السنوية لمشروع 1 ميغاوات- تعريفة البيع 0.076 يورو/الكيلوات ساعة		
		ألف يورو	%
	الرقم الإجمالي للمعاملات	126	100
	تكاليف الاستغلال والصيانة	40	31,8
	تسديد القروض	32.4	25,7
	ضرائب	2	1,5
	الارباح	51.63	41,0
نصيب الريف على افتراض اعتماد المستثمر على خبرات محلية وعوائد الضرائب تكون كلها للجهة	33.3		
نصيب المدينة باعتبار ان صاحب المشروع موجود في المدينة والبنوك الممولة أيضا (99% من المشاريع)	66.7		

جدول 10: مثال لمشروع طاقة شمسية ونصيب كل من الريف والمدينة منه*

* هذه الأرقام مأخوذة من مثال واقعي لوزارة الشؤون المحلية والبيئة التونسية مضمّن بإحدى الوثائق التي قدمتها خلال عرض مخصص للبلديات التونسية خلال شهر أفريل 2020.

ه) سيادة طاقية في مهب الريح:

بالإضافة لكل ما ذكر، فإن ما يقلق أيضا جراء خوصصة الطاقات المتجددة والمضي قدما في المنوال الحالي هو تهديد السيادة الطاقية للبلاد. فتونس من البلدان التي استطاعت خلال فترة الاستقلال التخلص من إرث استعماري ثقيل تمثل في هيمنة شركات فرنسية بالأساس على قطاع الكهرباء. إلا أن عملية التأميم وبعث هيكل عمومي متمثل في الشركة التونسية للكهرباء والغاز جعل هذا القطاع الحساس تحت سيطرة كفاءات تونسية ومكن من اكتساب عديد المعارف والتقنيات بالإضافة للمساهمة في تنمية الدخل الوطني والتخفيف من حدة التبعية للخارج رغم تواصل الاعتماد على تكنولوجيا مستوردة.

كذلك، ورغم الحاجة لاستيراد المحروقات من الخارج، فإن القطاع الكهربائي بقي تحت تصرف الدولة

التونسية: فهي التي تخطط وتجد الحلول لشتى الإشكاليات عبر كفاءات محلية في أغلبها. لكن مع بروز نزعات الخوصصة وما يسمى بعملية «التحرير»، سيصبح القطاع في قبضة شركات أجنبية تتحكم فيه عبر استغلال ثروات البلاد الطبيعية وعلى رأسها الطاقات المتجددة. إن المتمعن في حجم المشاريع المبرمجة ونتائج طلبات العروض يلاحظ هيمنة الشركات الأجنبية على المحطات الكبيرة المنتجة للكهرباء من طاقة الشمس أو الرياح (انظر الجدول أسفله). كما ان الاحجام المتوسطة والصغيرة تتم بشراكات بين شركات محلية تونسية وشركات أجنبية في حين اقتصر دور المستثمرين التونسيين على احتكار تراخيص 1 ميغاوات. وباعتبار أن هذه الشركات ستبيع طاقتها المنتجة للهيكل العمومي، فإن هذا الأخير سيصبح تحت تأثيرهم خصوصا مع إجبارية الشراء التي أقرها قانون 2015 وبالتالي فإن المنوال الحالي سيعيد إنتاج منوال فترة الاستعمار الفرنسي بتونس حيث هيمنت الشركات الأجنبية على القطاع مستغلة جملة التحفيزات والإمكانيات التي تتمتع بها للقيام بمثل هذه المشاريع. هذا سيؤدي إلى فقدان كم التجارب المعرفية والتقنية التي اكتسبها التونسيون خلال العقود الماضية والتعويل على الأجنبي لإنتاج الكهرباء.

صاحب المشروع	الجهة	القدرة القصوى
TBEA (Chine) Amea (Emirates)	القيروان (المتبسطة)	100 ميغاوات
Engie (France) Nareva(Maroc)	قفصة (سقدود)	100 ميغاوات
Scatec (Norvège)	سيدي بوزيد (المزونة)	50 ميغاوات
	توزر	50 ميغاوات
	تطاوين (برج بورقيبة)	200 ميغاوات

اللزمات المبرمجة للطاقة الشمسية الفوطوضوئية[13]

صاحب المشروع	الجهة	القدرة القصوى
ABO Wind AG (Allemagne)	بنعروس (مرناق)	30 ميغاوات
Lucia Holding (France)	بنزرت	
UPC Tunisia Renewables BV (Pays Bas)	بنزرت (الكشابطة)	
VSN Energies nouvelles (France)	بنزرت (ماطر)	

التراخيص المبرمجة لطاقة الرياح[14]

علاوة على ذلك، فإن هذه الشركات ستزيد في استنزاف موارد العملة الصعبة التي من المفروض أن تخصص لاقتناء حاجيات أساسية للتونسيين (الحبوب والمحروقات والأدوية...) من خلال تحويل أرباحها نحو الخارج علما وأن الدولة التونسية مطالبة بسداد سعر الطاقة المنتجة بالعملة الصعبة حتى بالنسبة للمشاريع المتوسطة (10 ميغاوات) وسيزيد تركيز هذه الشركات الأجنبية العملاقة في تدمير النسيج الصناعي التونسي القائم على الشركات المتوسطة والصغرى عبر حرمانها من نصيب في «سوق الطاقات المتجددة « باعتبار المنافسة غير المتكافئة مما سينجر عنه ضرورة تقديم تنازلات كبرى لتبقى الشركات التونسية المذكورة بمنأى عن الاندثار.

البدائل

1) إشكالية النموذج الحالي:

إن النموذج الطاقي الحالي في العالم قد بلغ حده الأقصى وأصبح يمثل عبئا كبيرا على البشرية: التغيرات المناخية والأضرار البيئية والاستغلال بجميع أشكاله (استغلال فاحش للموارد المحلية من طرف منظومة عالمية، استغلال العمال...).

إنه نموذج ذو بعد واحد لا يهتم إلا بالانعكاس الاقتصادي: نسب النمو وحجم الاستثمارات والأرباح. نموذج يهتم بالنتيجة ويتغافل عن الطريقة والوسيلة وعن تداعياتها على السكان والبيئة والاقتصاد محليا. كما إنه نموذج رهين تقلبات السوق وموازين القوى الجيوسياسية التي تتحكم بها أقلية لا ترى العالم إلا من خلال موقعها.

« لقد أنفق الاتحاد الأوروبي، الذي يضم 7٪ فقط من سكان العالم، ما يقرب من نصف الأموال المخصصة للطاقة المتجددة في العالم. وهذا بالقدر الذي كان سيكفي لتوفير الكهرباء لـ 1.2 مليار شخص محرومين منها. إن الطاقات المتجددة هي في الأساس ظاهرة أوروبية. »[15]

وقد تميز هذا النموذج بخصائص لعل أبرزها:

- علاقات عمودية: تتميز العلاقات داخل النموذج الحالي بكونها علاقات آمر ومأمور على مستوى الهياكل سواء كانت ملكية عامة أو خاصة، فالعامل مهمته تنفيذ ما يطلبه رئيسه الذي يبرر هذه العلاقة سواء بالشهادة العلمية (سلطة معرفية) أو بملكيته للمؤسسة (سلطة رأسمالية). بالإضافة إلى ذلك، فإن القرارات المتعلقة بكل ما هو طاقي بقيت حكرا على مجموعة معينة مرتبطة بالدوائر النافذة على المستويين الدولي والوطني وما على الشعوب والأهالي إلا التقبل والتطبيق. لقد تم إقصاء رأي المجموعات البشرية التي ستتحمل انعكاسات مشاريع الطاقة عبر استغلال ضعف الإلمام وتسويق خطاب تقني لا يفقهه إلا المختصون بغاية تعقيد المسألة وبالتالي الاقتصار على رأي «الخبراء».

- النمو اللامتناهي وخضوع الإنتاج لوتيرة الاستهلاك: يعتمد النموذج الطاقي الحالي على تصور أن النمو الاقتصادي لا متناهي باعتبار التطور الكبير لنسق الاستهلاك وكذلك توسع آليات الإنتاج التي تسمح بالاستجابة لهذا النسق. ولكن هذه الرؤية تتجاهل محدودية الموارد الطبيعية الموجودة في كوكبنا الأرض رغم السعي المحموم للبحث عن بدائل كالطاقات المتجددة التي بدورها تحتاج في تصنيعها لموارد غير متجددة (المعادن - المواد نصف العازلة...).

إن تبني مقاربة النمو اللامتناهي تؤدي آليا لخضوع الانتاج الطاقي لوتيرة الاستهلاك الذي يشهد ارتفاعا غير مسبوق (خصوصا في البلدان المتقدمة) وهذا ما يؤدي لزيادة التنافس للاستيلاء على المناطق التي تتمتع بالمواد الأولية اللازمة لصناعة التجهيزات وبالتالي هيمنة منطق الحرب والصراع الامبريالي. إن تبعية الانتاج للاستهلاك وضرورة تلبية الحاجيات دون الأخذ بعين الاعتبار امكانية زوال المواد الأولية اللازمة تجعل من هذا النموذج لا مولدا للأزمات فقط وإنما يسير نحو فنائه بعد أن يحطم كل اشكال الحياة على الارض.

– المستهلك السلبي: هناك فئتان كبيرتان تهيمنان على المشهد داخل النموذج الطاقي الحالي وهما: المنتجون والمستهلكون. وبما أن الانتاج حكر على الدولة أو أقلية تتمتع بالإمكانيات والامتيازات فإن البقية الباقية هي مستهلكة للطاقة (خصوصا المواطنون) ومهمتها هي دفع فاتورة الاستهلاك. وإذا كان هذا الدور يمكن من تعبئة الموارد بغية المساهمة في توفير الطاقة ضمن منظومة تتبنى مقاربة الخدمة العمومية (رغم وجود عديد النقائص والهنات)، فإن دور المستهلك يصبح توفير الأرباح للشركات الطاقية الكبرى عند هيمنة منطق السوق.

– ملكية خاصة مقابل ملكية عمومية: يتميز النموذج الحالي بالتناقض بين منظومتين لا ثالث لهما تتمثلان في المنظومة العمومية مقابل منظومة السوق. فإما هيمنة مؤسسة عمومية مملوكة للدولة التي تمارس نفوذها عليها وتخضع لتصوراتها أو هيمنة مجموعة صغيرة من المؤسسات الخاصة التي بدورها مملوكة لأقلية تتمتع بالحظوة وتحتكر ملكية وسائل الإنتاج بالإضافة لوسائل الدعاية والإعلام وحتى السلطة السياسية (وعن طريقها جملة المنح والامتيازات وخطوط التمويل). هذه القطبية الثنائية تجعل من المواطن مجرد رقم أو كمية استهلاك كما أنها تقصي المجموعات البشرية التي تستوطن أماكن وجود الثروات الطبيعية.

2) ملامح النموذج الجديد:

أ) القطع مع القديم:

لا بد للنموذج الطاقي الجديد والمقترح أن يتجاوز هنات النموذج الحالي وأن يستفيد من تطور التقنيات خصوصا في مجال الإعلامية والاتصالات. إن التجاوز يقتضي صياغة خصائص جديدة تقطع مع تصورات المنظومة الحالية التي ستصبح قديمة.

لقد أثبت الواقع فشل منطق الاستثمار الربحي في تحقيق انتقال طاقي عادل. إن الشراكات الجديدة والتحالفات التي يمكن أن تميز نموذجا طاقيا جديدا سترتكز على جملة من الخصائص أهمها:

– تغيير شكل العلاقات داخل الهياكل لتصبح أفقية، فالجميع متساوون وما يفرق بينهم هو الموقع من المسار. إن علاقات تكامل بين المنتجين والمستهلكين الذين بدورهم سيصبحون منتجين لابد أن تسود وتقطع مع العلاقات العمودية السائدة الآن. إن المستهلك المنتج والمساهم في اتخاذ القرار والممول هو دعامة هذا النموذج الجديد. إن التجربة الدانماركية التي انطلقت خلال السبعينات من القرن الفارط يمكن أن تكون أساسا في هذا المجال (مع تجذيرها وأقلمتها مع واقع كل منطقة).

– لا بد من القطع أيضا مع المقاربة القائمة على تبعية الانتاج لنسق الاستهلاك. إن التقنيات الجديدة تسمح بتركيز مقاربة قائمة على أقلمة الاستهلاك وتكييفه مع متطلبات استغلال الموارد بدل الاعتماد على الانتاج كوسيلة لتحقيق التوازن داخل شبكة الإنتاج والتوزيع الطاقي. هذه الشبكة بدورها لا بد من أن تتخلص من المركزية المشطة وتسمح بهوامش من التصرف من قبل المستهلكين المعبر عنهم في دوائر محلية.

– إعادة تجذير تنظيمات جماعية لإنتاج الطاقة (التعاونيات...) تقطع مع الثنائية: عمومي ≠ خاص. هذه التنظيمات ستنبثق من المستهلكين أساسا وكذلك من الفئات الاجتماعية المحرومة من الإنتاج (المعطلون...) بالإضافة طبعا للأهالي القاطنين بمناطق تواجد الثروة الطبيعية (الشمس أو الريح في حالة الطاقات المتجددة). هذه التنظيمات ستسمح بإعادة توزيع الثروة المنتجة وكذلك بتمكين المنتظمين من المساهمة في مسار الإنتاج والاستفادة منه كشكل من أشكال دمقرطة استغلال الطاقة.

– اعتبار مسألة الطاقة كمسألة سياسية بالأساس تتعلق بالتصورات حول طبيعة المجتمعات التي نريد بنائها انطلاقا من جملة المبادئ لا المصالح. هذا سيحيلنا إلى القطع مع النقاشات التي تحصر كل ما يتعلق بالطاقة في الجوانب التقنية فقط (أو الربحية) نافية بذلك دور السياسة فيه وسيدفعنا إلى إعادة صياغة مفهوم الخدمة العمومية والصالح العام (ما يعرف بالمرفق العمومي في الأدبيات النيوليبرالية).

– عدم اعتبار الطاقة مجرد سلعة تخضع لقانون العرض والطلب إنما حق يسمح للبشر بأن يكونوا فعلا أبناء القرن الواحد والعشرين وتمكنهم من النفاذ إلى جملة من الحقوق الأخرى كالتعليم والصحة والسكن اللائق. وبالتالي، فالمسألة أكبر من مجرد أسواق هنا وهناك وإنما الأمر يتعلق بحاجة اجتماعية أكيدة أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بالحاجيات البيولوجية للإنسان وكذلك بسلوكه وآفاق تفكيره.

«المسألة لا تتعلق فقط بالتقنية أو الاقتصاد. إنها في العمق مسألة سياسية. إنها شأن المواطن - جميع المواطنين - وبهذا المعنى فهي أيضًا، جذريا، قضية أخلاقية...» [16]

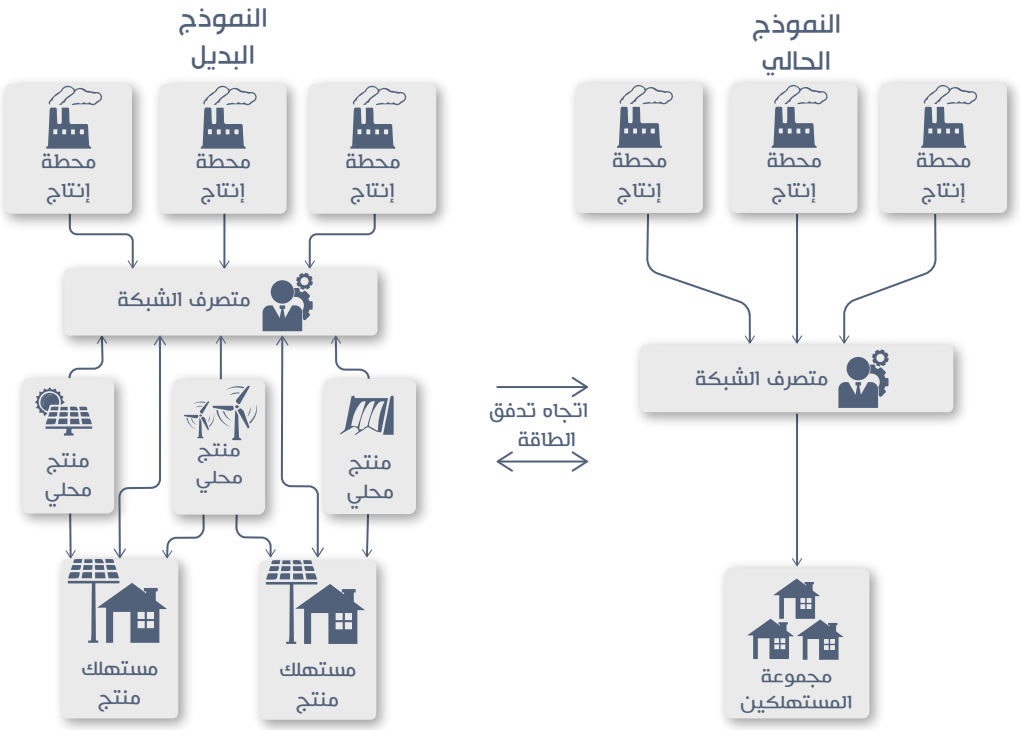

رسم بياني5: شبكة الإنتاج و التوزيع الطاقي

ب) من أجل سيادة حقيقية على الموارد الطاقية:

تستلزم السيادة الطاقية في تونس جملة من المهام المطروحة التي بدونها ستتعمق تبعية البلاد طاقيا ويجعل منها مجرد رقم معاملات في حسابات الشركات الأجنبية العملاقة. هذه المهام تتمثل أساسا في:

– إعادة الاعتبار لدور الهيكل العمومي في منظومة إنتاج الكهرباء وعدم اعتباره مجرد متصرف في الشبكة. فالشركة التونسية للكهرباء والغاز مطالبة بمزيد الاستثمار في الطاقات المتجددة وبناء منظومة إنتاج قائمة على مزيج طاقي متكامل ومندمج. وللقيام بذلك لابد من توفير التمويلات اللازمة عبر الاستفادة من التمويل التشاركي ولم لا الاعتماد على الاكتتاب الوطني. هذا الصنف من التمويل سيوفر للشركة هامشا من الاستقلالية في التخطيط واتخاذ القرارات (التخلص من إملاءات المؤسسات المالية العالمية).

– تعبئة كل الموارد المتاحة من أجل التقليص من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتلبية الحاجيات الطاقية عبر تشجيع الانتاج لغرض الاستهلاك الذاتي (تحقيق الاستقلالية الطاقية) ليس فقط للشركات وإنما للتجمعات السكنية والفلاحين الصغار والمؤسسات العمومية وغيرهم (خصوصا في مناطق تركز الاستهلاك). إن نجاح هذه التعبئة مرتبط بإعادة توجيه التمويلات والتحفيزات المخصصة الآن لصالح المستثمرين الخواص.

– عدم الاكتفاء بتشجيع استغلال الطاقات المتجددة والدفع نحو تصنيع التجهيزات المرتبطة بها من طرف الشركات التونسية الموجه أساسا للسوق الداخلية بهدف التقليص من الواردات. هذه العملية تستوجب تشريعات خاصة واهتمام خاص بالتكوين العلمي والتحصيل التقني في المجالات المرتبطة وتسهيل النفاذ للتمويل.

هذه المهام في نظرنا هي مبادئ أولية من أجل بناء سيادة طاقية بتونس تمكن من تجاوز هيمنة الشركات الكبرى وخلق قيمة مضافة محليا عبر الطاقات المتجددة.

ج) مفهوم ديمقراطية الطاقة: «هذا الجزء مقتطف من الوثيقة التأسيسية لمجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة – تونس»

يعود استخدام مفهوم ديمقراطية الطاقة إلى مجموعات العدالة المناخية خلال العقد الأخير. وقد ارتبط هذا المفهوم أساسا بضرورة تغيير النمط الحالي لإنتاج واستهلاك الطاقة لصالح أنماط جديدة تعتمد على الطاقات النظيفة والمتجددة عبر الاستغلال الجماعي والديمقراطي.

وقد طورت النقابات في العالم هذا المفهوم ليشمل مقاومة النموذج النيوليبرالي في استغلال الطاقة وبناء بديل جديد عبر استعادة الشعوب والأهالي لحقهم في التصرف في ثرواتهم الطبيعية وإعادة هيكلة أنظمة الطاقة لتستجيب لمتطلبات الواقع المتسم بالتغيرات المناخية وهيمنة الشركات الاحتكارية الكبرى المملوكة لأقلية محظوظة.

وتتقاطع ديمقراطية الطاقة مع مفهوم العدالة المناخية من خلال إصرارها على ضرورة القطع مع الطاقة الأحفورية واستغلال طاقات محافظة على الطبيعة مما يجنب الشعوب تأثيرات التغيرات المناخية الناتجة أساسا عن خيارات منظومة رأس المال العالمية.

وإذا كانت ديمقراطية الطاقة تتناقض مع مفهوم الأمن الطاقي الذي يحصر اهتمامه في تلبية الحاجيات دون الغوص في الكيفية والماهية فإنها تتطابق مع أهداف السيادة الطاقية التي تسعى لتحرير الطاقة من هيمنة الاستعمار الجديد المعبر عنه في الشركات الاحتكارية المدعومة من الدول الامبريالية بمختلف تلويناتها لصالح حق الشعوب في استغلال ثرواتها والتصرف فيها دون وصاية خارجية.

د) مشروع نموذج لاستغلال الطاقات المتجددة في تونس:

سنعرض فيما يلي مشروعا لنموذج معد من طرف مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة حول استغلال الطاقات المتجددة في تونس بالاعتماد على ما تم تناوله بخصوص ملامح النموذج الجديد. إن الواقع التونسي الحالي متسم بغياب نصوص تشريعية واضحة تدعم التوجهات التي تم التعبير عنها حول البدائل الممكنة لاستغلال الطاقات المتجددة ولكن هذا لن يكون عائقا لأن تصور مشروع جديد يقتضي بالضرورة إجراءات عملية وتشريعية ملائمة وهذا ما ستعمل المجموعة على الدعاية له ومحاولة تحقيقه:

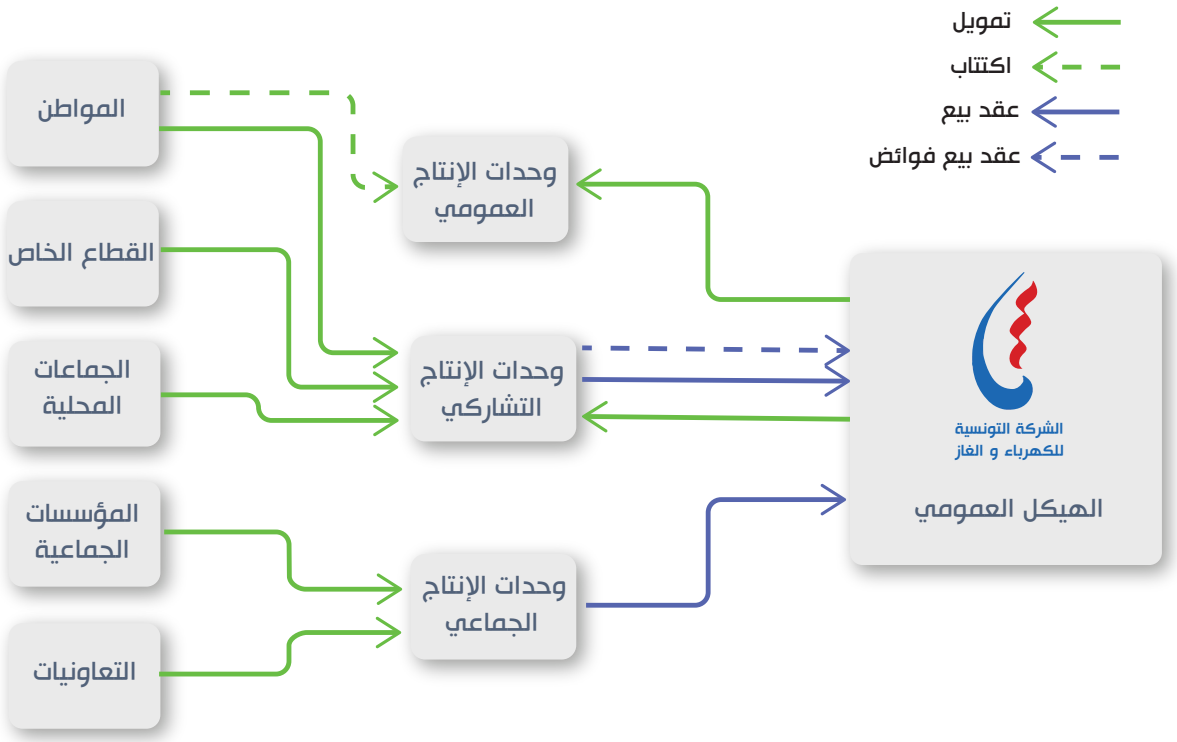

رسم بياني 6: نموذج بديل لإنتاج الكهرباء بتونس

3) المقاومة: الأشكال والفاعلون

في ظل الهجمة النيوليبرالية العالمية وهيمنة منطق السوق على مستوى المقاربات وخضوع الدول لتوصيات وشروط المؤسسات المالية العالمية (كهيئات إيديولوجية اساسا) فإنه لا يوجد سبيل آخر من أجل تركيز نموذج طاقي جديد سوى المقاومة التي تكون أساسا للتجميع والرفض والنقاش ومن ثمة وضع اللبنات الأولى للبديل المقترح.

ومن أجل القيام بهذه المهام، لابد من تحديد الأدوار للفاعلين الذين يمكنهم قلب موازين القوي وحشد الجماهير:

– نقابات القطاع العام: تحظى نقابات القطاع العام بالسبق في تحقيق المكاسب المهنية لمنظوريها. كما أنها تتمتع بحد أدنى من الوعي الذي يؤهلها لتجاوز المطلبي المهني لصالح السياسي العام. إن الحفاظ على قطاع عام منتج وفعّال يمثل إحدى أولويات العمل النقابي بالقطاع العام في جل البلدان حسب مستويات مختلفة بطبيعة الحال.

إلا أن تجاوز النظرة الضيقة المتمثلة في الاقتصار على الدفاع عن المؤسسات العمومية والحفاظ عليها في مواجهة برامج إعادة الهيكلة التي تتمحور أساسا حول الخوصصة والتفويت في الأنشطة والمرور نحو تبني مقاربة جديدة يكون أساسها الشراكة مع المواطنين وإقامة تحالفات مع المجتمع المدني والقبول بتنظيمات جماعية مسيرة ذاتيا (مستقلة عن جهاز سلطة الدولة) يتطلب تعميقا أكثر للوعي النقابي والخروج من الدائرة التقليدية في العمل النقابي إلى العمل الإبداعي (كخلق وسائل جديدة للنضال مثلا).

إن نقابات القطاع العام باعتبارها بمنأى نسبيا عن التعسف الموجود بالقطاع الخاص تجاه العمال لديها فرصة كبيرة لطرح بدائلها والاستفادة من الموقع الذي تحظى به داخل المؤسسات العمومية نتيجة سنوات من النضال ومن الإجراءات الاجتماعية لدولة الاستقلال خصوصا في بلدان الجنوب (المتماثلة مع تونس). إن المشاركة في مجالس إدارة المؤسسات وكمّ المحاضر والاتفاقات التي تجعل من النقابات «قوة» لا يستهان بها وتحسب لها السلطة ألف حساب قبل اتخاذ أي قرار هي مكاسب تمكنها من توسيع دورها لا من أجل بناء نموذج فقط وإنما «فرضه» وإجبار السلطة على القيام بتنازلات لصالح انتقال طاقي عادل.

هذا كله سيمكن نقابات القطاع العام مستقبلا من الوقوف صدا منيعا ضد المشاريع النيوليبرالية في مجال الطاقة بعديد البلدان ولعل أكبر دليل على التخوف من هذا الدور الريادي للنقابات تلك الحملات الشعواء التي تشن ضدها من حين لآخر خصوصا عند محاولة تمرير مشاريع التفويت وإعادة الهيكلة باعتبار النقابات الهياكل الأكثر فاعلية في عرقلة هذه السياسات.

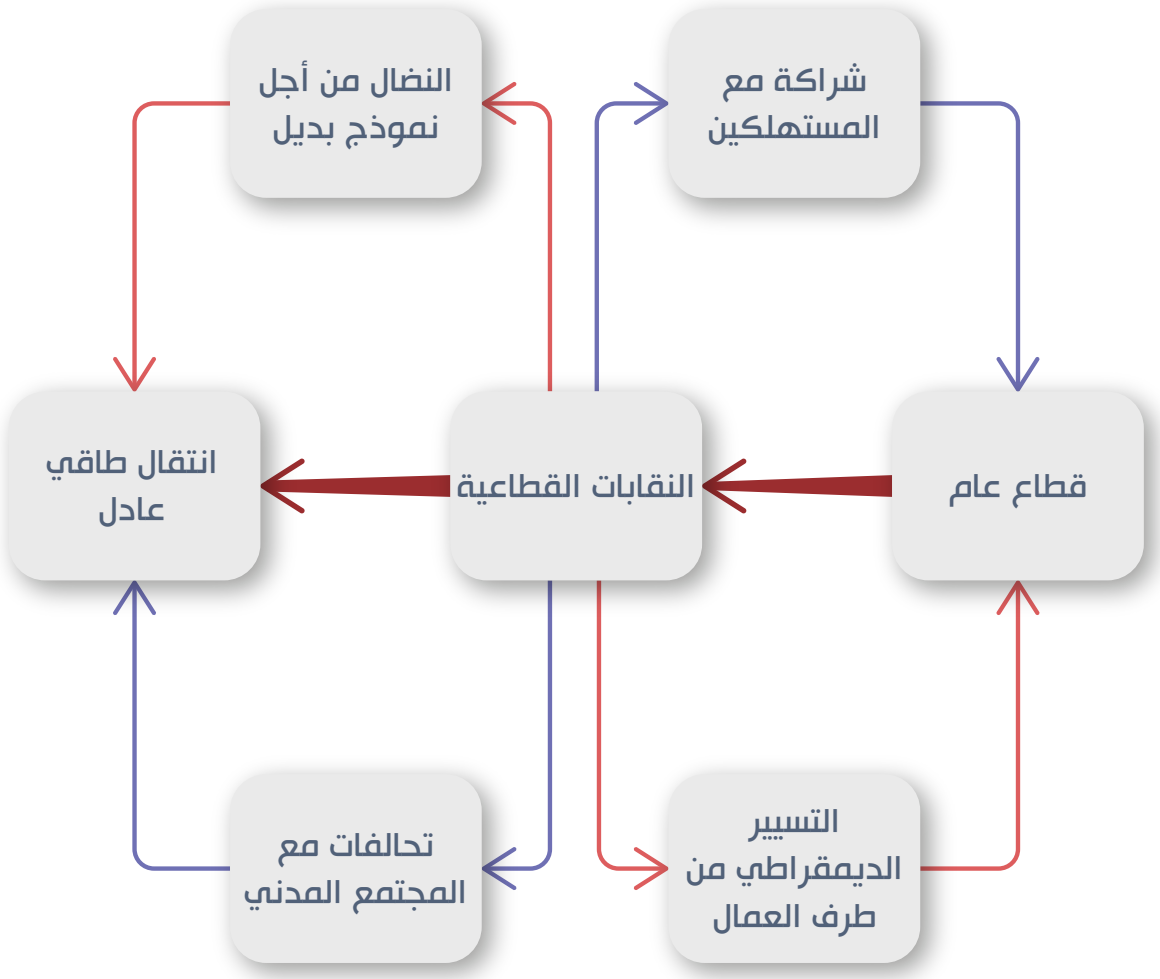

رسم بياني 7: شبكة علاقات نقابات القطاع العام لإحداث الانتقال المنشود

– الأهالي: يمثل أهالي المناطق التي ستقام عليها مشاريع الطاقات المتجددة أكبر المتضررين من النموذج الطاقي الحالي وبالتالي فإن التوجه إليهم والنقاش معهم من أجل فهم ديناميكيات الاستغلال المستعملة تمثل ضرورة قصوى من أجل توسيع المقاومة وتجذيرها.

إن النمط الحالي لاستغلال الطاقة بوجه عام والطاقات المتجددة بوجه خاص يجعل من عناصر الإنتاج المحلية مجرد "كلفة " تنال النصيب الذي يضمن استمرار عملية الإنتاج أما تراكم الثروة فيتم خارج هذه المناطق والجهات ولصالح مجموعات لا علاقة لها بها (كما تم تبيانه سابقا). وبذلك فإن أولى المهام المطروحة هي الكشف عن حقيقة الأوهام التي تروجها السلطة ومنظومة الرأسمال حول الاستفادة من هذه المشاريع.

وباعتبار أهمية الأرض بالنسبة لهذا النوع من المشاريع فإن الفلاحين الصغار وهيئات التصرف في

الأراضي المشتركة سيكونون القاطرة التي ستمكن من الوقوف صدا منيعا بوجه المستثمرين الذين لا همّ لهم سوى الربح بغض النظر عن الوسائل المستعملة.

إن المقاومة تقتضي أيضا تقديم بديل لاستغلال الطاقات المتجددة الحالي في هذه المناطق يكون فيه الأهالي أصحاب اليد الطولى وهذا لا يتحقق إلا باستنباط أشكال للاستغلال الجماعي سواء كانت تعاونيات أو أيضا شركات جماعية التي ستكون الصخرة التي ستتحطم عليها أمواج الاستغلال الرأسمالي وتؤسس لانتقال طاقي عادل بحق.

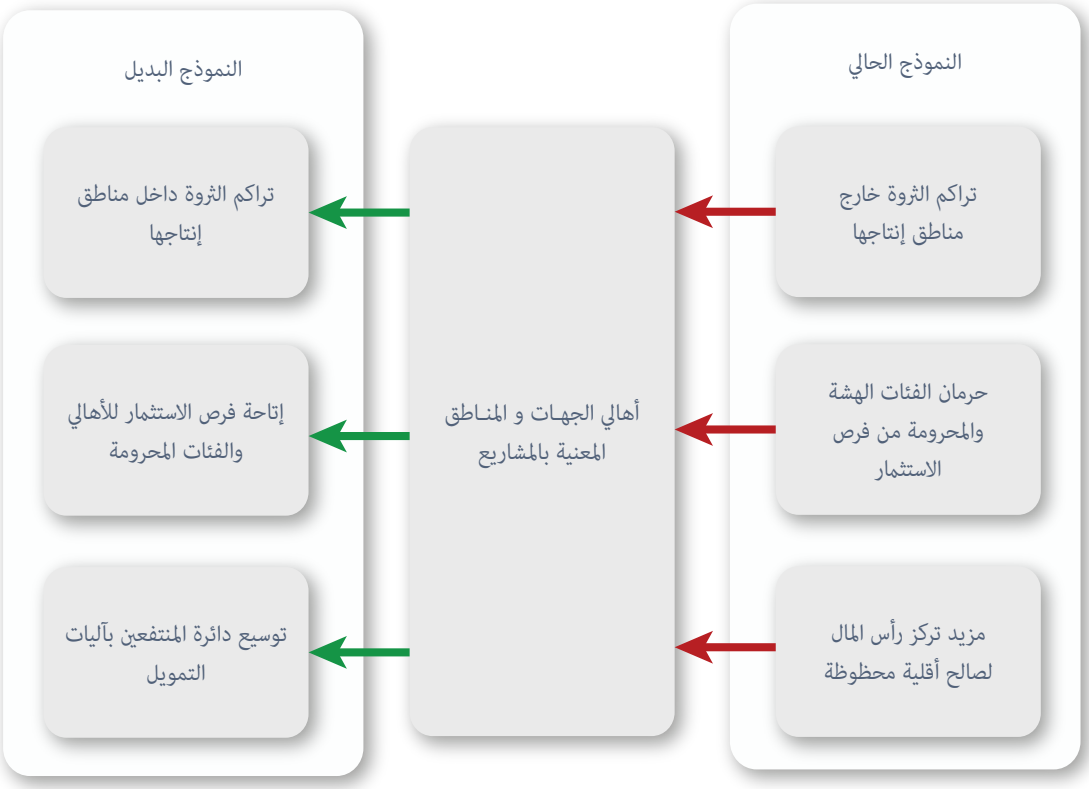

رسم بياني 8: دور الأهالي في تحقيق انتقال طاقي عادل

- المجتمع المدني: إذا كان الأهالي يمثلون العمود الفقري للمقاومة بالجهات والمناطق الريفية فإن المنظمات والجمعيات تمثل قوة ضغط كبيرة في المدن (حيث تتركز جلها) وستكون قاعدة أساسية لمقاومة النموذج الطاقي الحالي.

إن جمعيات البيئة والعدالة المناخية والمنظمات الممثلة للمستهلكين ولحقوق المجموعة الوطنية وكذلك منظمات الشباب ستكون أساس العمل الميداني الهادف لتركيز انتقال طاقي عادل عبر التوجه إليهم رأسا وإنشاء تحالفات طويلة الأمد تكون فضاء للنقاش والتفكير حول النموذج المقترح.

كما أن سهولة نفاذ هذه الفعاليات للندوات والملتقيات المروجة للنموذج السائد بالحواضر ستكون فرصة لكشف الأكاذيب وإرباك الأطراف المعادية للنموذج المنشود.

ولا يجب أن نغفل عن دور التيارات السياسية والأحزاب التقدمية وذات النفس الثوري من أجل الترويج

لنموذج جديد وفضح عورات النموذج الحالي. إن العمل السياسي يمثل رافعة كبيرة تسهل عملية هدم القديم وبناء الجديد لكن الإشكال هو في كيفية إقناع هذه الأحزاب والتيارات بالمسألة الطاقية وأهميتها لأنهم في الغالب منشغلون بالسياسي المحض ولا يبدون أهمية للنضالات القطاعية والمحلية، على أهميتها في مقاومة المشروع النيوليبرالي.

4) التوصيات: «هذا الجزء مقتطف من الوثيقة التأسيسية لمجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة – تونس »

إن الموجة العالمية المتصاعدة التي أنتجت ديمقراطية الطاقة أصبح لها صدى في كل مكان وكان لا بد لهذه الشعلة أن تنير طريقنا في تونس حيث تفجرت أول ثورة في القرن الواحد والعشرين وحيث لا يزال الصراع بين من يملكون ومن لا يملكون يحتد رغم الهنات والهزات التي تعيشها القوى المناهضة للرأسمال ورغم حالة الإحباط التي أصابت عموم الشعب. ولكن من تحت رماد الغضب توقد شعلة الأمل مرددة:

« لا بد لليل ان ينجلي... ولا بد للقيد ان ينكسر » *

إن **مجموعة العمل من اجل ديمقراطية الطاقة –تونس** الملتزمة بالخط النير والتقدمي والثوري بمختلف تكويناته تناضل من أجل:

I. مقاومة النموذج الرأسمالي وتبعاته في ظل اختلال موازين القوى وهيمنة الرؤية النيوليبرالية في التعامل مع موضوع الطاقة في تونس.

II. استعادة حق المواطنين بجميع شرائحهم – خصوصا الكادحين منهم - في امتلاك مصادر الطاقة بالبلاد التونسية والتصرف فيها واتخاذ القرارات بشأنها سواء عبر المؤسسات التي تعبر عن إرادتهم مركزيا أو بصفة مباشرة عبر هيئات جهوية أو محلية.

III. إعادة هيكلة المؤسسات المتعلقة بمجال الطاقة في تونس بما يضمن المشاركة الجماعية في اتخاذ القرار وعدم مصادرة رأي أهالي الجهات مصدر الثروة وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة مع الالتزام باحترام البيئة وحماية الطبيعة والمحافظة على ديمومة الثروة الطبيعية والاستغلال العقلاني الذي من شأنه المساهمة في الحد من التغيرات المناخية والحفاظ على الحياة فوق كوكبنا الأرض.

IV. التطابـق مـع أهـداف السـيادة الطاقيـة التـي تسـعى لتحريـر الطاقـة مـن هيمنـة الاسـتعمار الجديـد المعبـر عنـه فـي الشـركات الاحتكاريـة المدعومـة مـن الـدول الامبرياليـة بمختلـف تلويناتهـا لصالـح حـق الشـعوب فـي اسـتغلال ثرواتهـا والتصـرف فيهـا دون وصايـة خارجيـة.

حماية الأراضي الفلاحية من الاستغلال العشوائي والمصادرات القسرية لصالح الاستغلال الطاقي والدفاع عن حق الفلاحين الصغار في النفاذ إليها.

V. القطـع مـع المنـوال الاسـتخراجي فـي اسـتغلال الطاقـة دون اعتبـار للمسـائل الاجتماعيـة والبيئيـة.

VI. تغييـر نمـط الاسـتهلاك الحالـي الـذي يسـتنزف الطبيعـة وتعويضـه بمقاربـة اسـتهلاكية تعتمـد علـى التصـرف الرشـيد فـي المـوارد الطاقيـة.

VII. الاستناد لمبادئ النجاعة الطاقية في اعتماد نماذج التهيئة العمرانية.

VIII. الاعتماد على البدائل التعاونية للاستثمار في الطاقة.

IX. التوجـه نحـو الأهالـي لتبسـيط المفاهيـم وإثـارة النقـاش قاعديـا حـول المسـألة الطاقيـة عبـر التكويـن المواطنـي والاتصـال المباشـر فـي الجهـات والمحليـات.

المصادر

1 - هيئة المناخ. 2021. «تقرير التقييم السادس» IPCC (2021) Sixth Assessment Report – Working group 1: The physical science basis. [بالإنكليزية] https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1/.

2 -Global Electricity Review 2022 , EMBER

/https://www.ember-climate.org

3 -EU Energy in figures , statical pocket book 2021

/https://op.europa.eu

4 -Capitalisme vert , crise , changement climatique et croissance sans fin .... Stefan Kaufmann et Tadzio Muller

5 - Renewables 2022 Global status Report

/https://www.ren21.net

6 – نفس المصدر السابق

7 – نفس المصدر السابق

8 - Global Electricity Review 2022 , EMBER

/https://www.ember-climate.org

9 - EOLIEN ET SOLAIRE : L'EXPERIENCE DE L'ESPAGNE

Rémy Prud'homme - Brouillon, 6 Avril 2016

10 - Le Figaro / le Maghreb relance son intégration économique

Arnaud Rodier (092013/01/)

11 - Projets d'energie renouvelable en Tunisie , Guide Détaillé

/https://www.energiemines.gov.tn

12 - /https://donnees.banquemondiale.org

13 - /https://www.energiemines.gov.tn

14 - نفس المصدر السابق

15 - Lettre géopolitique de l'électricité N °40 / Avril 2012

https://www.geoplolitique-electricite.fr

16 - vers le réenchantement Une civilisation électrique

Alain Beltran et Patrice Carré

/https://fondapol.org

الفصول

السياق العالمي.....8

السياق المحلي.....12

1) واقع إنتاج الكهرباء في تونس.....12

2) الطاقات المتجددة في تونس.....14

3) إشكاليات استغلال الطاقات المتجددة في تونس.....24

البدائل.....31

1) إشكالية النموذج الحالي.....31

2) ملامح النموذج الجديد.....32

3) المقاومة: الأشكال والفاعلون 36

4) التوصيات 39

المصادر.....41

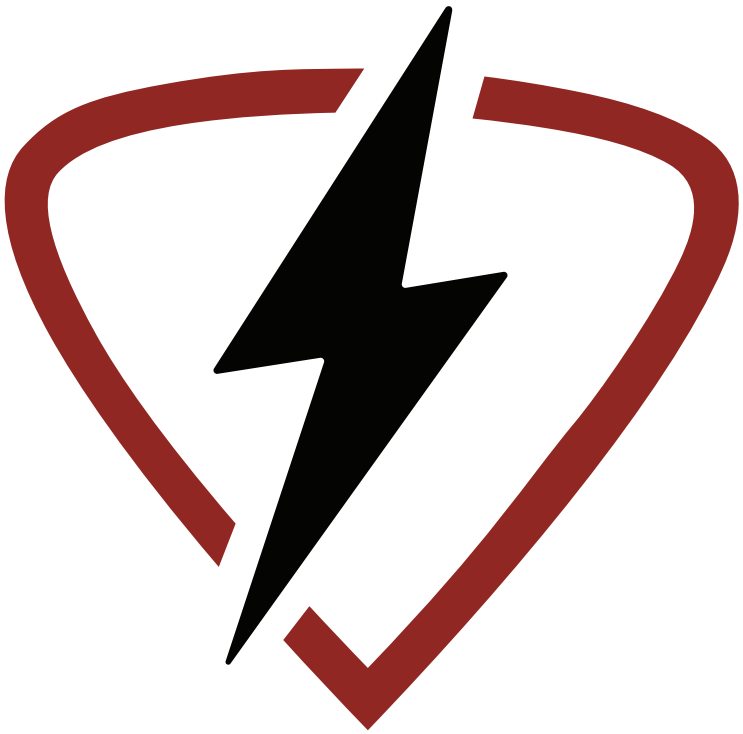

مجموعة العمل من أجل ديمقراطية الطاقة

Working Group for Energy Democracy

Groupe de Travail pour la Democratie Énergétique